وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الحماية الجنائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري

- دراسة على ضوء نصوص الملكية الفكرية والنصوص المستحدثة -

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الطالبان:

زروقي عبد الغني

بلقاسمي حزية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: طبال إحسان

السنة الدراسية 2017-2018

إهداء

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار ,الأول والأخر والظاهر والباطن ,الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى وأنعم علينا برزقه الذي لا يفنى ,وأنار دروبنا ,فله جزيل الحمد والثناء العظيم ,هو الذي انعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله أزكى الصلوات واطهر التسليم ,أرسله بقرانه المبين ,فعلمنا ما لم نكن نعلم ,وحثنا على طلب العلم أينما وجد

لله الحمد كله والشكر أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهناها لانجاز هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل الكي أمي طيّب الله ثراكي وأسكنكي جنة الفردوس أماه.....

أهدي هذا العمل إليك أبي يامن علمتني الشجاعة وبعثت في روحي الأمل وأشعلت في نفسي الطموح وحب العمل

إليك أبي يا من ردّدت عليا هاته المقولة "يا بني إن الإنسان دولة سلطانها الضمير وجيشها الأفكار وحدودها الأخلاق"

حفظك الله ورعاك وأطال . في عمرك

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل من أحبنا بصدق.....

إلى أستاذنا الذي تفضل بالإشراف على مذكرتنا الأستاذ الدكتور إحسان طبال والذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة

إلى زميلتي التي قاسمتني تعب هذه المذكرة حفظها الله وأنار دربها

عبد الغني زروقي

إهـــــــــــــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق واشرف المرسلين.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى الناس عندي

إلى من غرس في نفسي حب العلم والعزم والأمل

إلى من علمني قوة الصبر عند المصائب والسعي نحو إثبات الذات ,إلى من عودني على العطاء دون انتظار والدي العزيز رعاه الله لي .

إلى من أنارت دربي بالشموع وأعانتني بالدعاء ,إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة واغلي ما في الوجود,أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من يؤنسني وجودهم و كانوا سندا لي في الحياة

إخوتي الأعزاء.........أخواتي الحبيبات

إلى كل القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

إلى كل من يحمل لي في نفسه بذرة خير وحب ....

إلى جميع أساتذتي الكرام دون استثناء ,وعلى رأسهم أستاذنا الذي تفضل بإشرافه على مذكرتنا ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته

الأستاذ الدكتور إحسان طبال

إلى زميلي في انجاز هذه المذكرة وفقه الله وسدد خطاه لكل خير .

حزية

بلقاسمي

شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل"وفوق كل ذي علم عليم" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فان لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داوود)

ووفاء وتقديرا واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر

إلى أساتذتنا الكرام سفراء العلم سراج الظلام لأنكم كنتم وما زلتم مرجعنا وسندنا لأنكم أخذتم بأيدينا وكنتم مصفد أفكارنا التي لولاكم لم نجسد هذا العمل وما كان هذا العمل ليكون

الشكر والامتنان إليك أستاذنا الفاضل "الدكتور إحسان طبال"

على توجيهاتك ونصائحك القيمة طيلة فترة إشرافك على انجاز هذا العمل الذي يعتبر ثمرة لجهدنا

عبد الغني زروقي

حزية بلقاسمي

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة:

نحيا في الوقت الحاضر ,تجليات ثورة التقنيات العالية ,وبذلك حدث تغيير جذري ,ومن أبرز ملامحها السيل المتدفق للمعلومات وتنوعها وكثافة انتشارها ,وقد انعكست هذه الثورة وانصرفت أثارها حتى على مختلف جوانب الحياة في المجتمع ,ومنها القانون ,أين تم تطويع نظرياته وأحكامه ليتلاءم مع الظروف والمشاكل الجديدة التي أفرزتها تلك الثورة .

وبذلك ظهرت الجريمة المعلوماتية باعتبارها نشاط إجرامي يؤدي نظام الكومبيوتر أو الحاسب الآلي دورا فيه سواء تمثل هذا الدور في إتمام النشاط الإجرامي أو في كونه محلا له وبالنظر لكونها ذات طابع تقني ,فمن السهل إخفاء معالمها وصعوبة تتبع مرتكبيها ,بالإضافة إلى الصعوبات التي تعتريها عملية التحقيق .

ومن هذا المنطلق كان لزاما على المشرع الجزائري أن يواكب هذا التقدم آخذا بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي تحيط بالجريمة المعلوماتية ووسائل مكافحتها من الناحية القانونية.

ومن هنا يكتسي موضوع حماية المعلوماتية جنائيا والبحث عن الجوانب المختلفة التي تدخّل فيها القانون الجنائي في مجال المعلوماتية بصفة عامة أهمية بالغة, وذلك نظرا للتهديدات العديدة والانتهاكات التي تتعرض لها,سواء تلك المتعلقة بمختلف الاعتداءات التي تتعرض لها برامج وبيانات الحاسب الآلي كتقليد المصنفات المعلوماتية والتي تمس بالحقوق المعنوية والمادية للمؤلف أو تلك الاعتداءات الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات كجريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظم المعالجة الآلية للمعطيات ,وجريمة الاعتداء العمدي على النظام, بالإضافة إلى جريمة الاعتداء العمدي على المعطيات ,هذه الانتهاكات التي من شانها أن ترتب آثار وخيمة على حرمة البيانات الشخصية وعلى الإبداع والفكر والاقتصاد, لتشمل الفرد والدّولة .

كما يأخذ موضوع المعلوماتية وسبل حمايتها الحظ الوفير من عناية الباحثين ورجال القانون ومالكي الحقوق والمدافعين عنها ,والهدف من ذلك هو إيجاد نظام قانوني قوي ومتكامل يحقق حماية اكبر وأكثر فعالية لهذه الحقوق.

وما نلاحظه اليوم هو أن الجرائم المعلوماتية لم تنشر في بلادنا بالقدر الكبير الذي انتشرت فيه في البلدان التي سبقتنا في مجال المعلوماتية ,لكن لا يمنع ضرورة مواجهة تحدياته التي أصبحنا نعيشها اليوم خاصة في ضل وتيرة النمو المتسارع في استخدام النظم المعلوماتية ,فضلا عن العولمة والتطور التكنولوجي الهائل ,مما استدعى استجابة المشرع الجزائري و تداركه لهذا الأمر مؤخرا حيث أنه استحدث أحكاما قانونية لحماية البرامج وهذا ضمن الأمر 97-10 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بحق المؤلف والحقوق

المجاورة [1] , وتم تعديله بموجب الأمر 03-05 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر 73-14[2] , وكذا التعديل الأخير لقانون العقوبات 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات[3] الذي عالج فيه المساس بأنظمة المعالجة الآلية للبيانات .

وبناء على ما سبق فنحن نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على مختلف جوانب قصور المنظومة الجنائية التقليدية في التصدي للجرائم المستحدثة التي افرزها التطور التكنولوجي ومدى مواكبة هذه المنظومة لتلك الجرائم, كما تهدف دراستنا إلى الوقوف على مدى استيعاب النصوص القانونية للتطور التكنولوجي الحاصل خاصة وان الواقع يقر بضرورة حتمية مفادها أن القانون الجنائي لا يتطور دائما بنفس السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا.

وفي هذا السياق يطرح موضوع المذكرة إشكالية تتمثل في مدى كفاية النصوص الجزائية المدرجة ضمن نصوص الملكية الفكرية والنصوص المستحدثة في توفير حماية جنائية ضد انتهاكات نظم المعلوماتية ؟

وجوابا على الإشكالية اضطررنا إلى إتباع منهج تحليلي في عرضنا لهذه الدراسة وهو المنهج الذي نراه الأنسب لدراسة هذا الموضوع.

هذا وقد تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين:

الفصل الأول من الدراسة خصص لدراسة الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء نصوص الملكية الفكرية.

وهذا من خلال تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول: نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الصناعية

المبحث الثاني: نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الأدبية والفنية

---

[1] الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة (ج.ر13 في 1997/03/12).

[2] الأمر 05/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر 73-14 (ج.ر44 في 2003/07/23).

[3] القانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر رقم 156/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات (ج.ر 71 في 2004/11/10).

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء النصوص المستحدثة والذي تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين:

المبحث الأول :جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات

المبحث الثاني: جريمة تزوير مستند معلوماتي

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة أين وقفنا على أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء نصوص الملكية الفكرية

تؤكد حركة القانون اليوم و تطوره و ارتباطه الوثيق بالمستجدات الاقتصادية و الاجتماعية والتقنية في المجتمع وانبثق على تلك التقنيات ما يعرف بالمعلوماتية تلك الثورة المخيفة التي قامت على محاور وركائز أسست لوجودها و كان من ثمارها ما عرف الآن بحرية المعلومات, و هي احد سمات التطور الهائل غير العادي, وانعكس ذلك بوضوح على الملكية الفكرية من خلال الاستخدام الأمثل للمعلوماتية في تخصصات ومجالات معينة كالأمن والبحوث والأنشطة العلمية ونظرا للقيمة والأهمية التي تكتسيها هذه المجالات بات من الضروري بما كان إحاطتها و تمكينها من نظام قانوني يضمن لها حماية من شتى الاعتداءات التي قد تمسها, و الذي يعتبر وجه من أوجه الحماية الجنائية المعلوماتية بمفهومها الواسع.[1]

ومن هنا تثور مشكلة الحماية الجنائية للمعلوماتية في إطار أحكام الملكية الفكرية بشقيها ومدى إدراج هاته الحماية ضمن نطاق الملكية الصناعية أو ضمن نطاق الملكية الأدبية و الفنية, و التي سوف نعالجها من خلال المبحثين المواليين حيث سنتطرق إلى نطاق الحماية الجنائية المعلوماتية من خلال أحكام الملكية الصناعية في المبحث الأول وأما في المبحث الثاني سوف نتعرض إلى نطاق الحماية الجنائية المعلوماتية من خلال الأحكام الأدبية و الفنية.

[1] د/ محمود محمد لطفي صالح , المعلوماتية وانعكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية , دار شتات للنشر والبرمجيات, مصر ,2014 , ص 7 .

المبحث الأول : نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الصناعية

يشمل قانون الملكية الصناعية عدة مجالات وجوانب مختلفة ألا وهي العلامات التجارية, براءات الاختراع, والرسوم والنماذج وتسمية المنشأ وما يهمنا بصدد حماية أموال الإعلام الآلي هو حمايتها من خلال براءات الاختراع وفي ما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول: براءة الاختراع كحق من حقوق الملكية الصناعية

أولت التشريعات المختلفة اهتمامها بالمبتكرات والاختراعات الجديدة بشتى أنواعها حيث بسط المشرع الجزائري حمايته على هذه الابتكارات والاختراعات والتي تكوّن نتيجتها منتوج جديد وطريقة جديدة ذات تطبيق صناعي وذلك بواسطة قانون براءة الاختراع والمتمثل في المرسوم الشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 07 ديسمبر 1993, و كذا الأمر 03-07 المؤرخ في 19 جويلية 2003 فيما يخص براءات الاختراع[1].

الفرع الأول : تعريف براءة الاختراع

عرّف الفقه الاختراع على انه كل اكتشاف أو ابتكار جديد و قابل للاستغلال الصناعي سواء تعلق ذلك الاكتشاف أو الابتكار بالمنتج النهائي أو وسائل وطرق الإنتاج وهو ذات التعريف الذي تبنته محكمة العدل العليا الأردنية إذ عرّفت الاختراع على انه فكرة ابتكاريه تتجاوز تطور الفن الصناعي والتحسينات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج أو تحقيق مزايا فنية أو اقتصادية في الصناعة مما توصل إليه عادة الخبرة العادية أو المهارة الفنية.[2]

كما تعرّف براءة الاختراع على أنها وثيقة تمنحها الدولة للمخترع فتخول له حق استغلاله ماليا والتمتع بالحماية القانونية المقررة لهذا الغرض, وذلك لمدة محدودة و بشروط معينة [3], و بالرجوع إلى المشرع الجزائري فقد نجده يعرّف الاختراع من خلال المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 07 ديسمبر 1993, وكذا الأمر 03/07 المؤرخ في 19جويلية 2003 فيما يخص براءات الاختراع بأنه " فكرة لمخترع تسمح عمليا بإيجاد حل لمشكل محدد في مجال التقنية.

---

[1] عكاشة محي الدين , محاضرات في الملكية الأدبية والفنية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,2001 , ص 37 .

[2] د/ عبد الله حسين الخشروم , الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , عمان , 2008 , ص 63 .

[3] إدريس فاضلي , الملكية الصناعية في القانون الجزائري , الطبعة الثانية , ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر , 2007 , ص 47 .

الفرع الثاني :أهمية حماية براءة الاختراع

إن وجود تشريعات خاصة بحماية الملكية الفكرية بشكل عام و براءات الاختراعات بشكل خاص مطلب هام لسببين رئيسيين الأول: أن هذه التشريعات هي تعبير دستوري للحقوق الأدبية والاقتصادية للمخترعين في اختراعاتهم, وأما الثاني فهو تشجيع الروح الابتكارية ونشر وتطبيق هذه الاختراعات وتشجيع التجارة الشريفة بين التجار مما يؤدي إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقيام نظام قانوني لحماية براءات الاختراع يؤدي إلى تقدم الفن الصناعي وذلك بالكشف عن سر الاختراعات للمجتمع من قبل المخترعين عند طلب الحصول على براءة الاختراع, كما أن وجود مثل هذا النظام القانوني الذي يقرر حق احتكاري للمخترع على اختراعه يعطي الغير الحافز على الاختراع و البحث بالتالي التقدم العلمي و التكنولوجي.

إن وجود تشريعات خاصة بحماية براءات الاختراع من شأنه أن يشجع على الابتكار والاختراع من خلال مكافأة المبتكر, و ذلك باستئثاره باستغلال اختراعه ويتم ذلك عن طريق منح المخترع على مدى عشرين سنة حق مانع حاجز في استغلال اختراعه, كما أن نظام حماية براءات الاختراعات يعطي المشاريع ضمانة لتطوير قابليتهم للمنافسة وتشجيع المشاريع القائمة زيادة على المشاريع المستقبلية.[1]

المطلب الثاني :شروط منح براءة الاختراع ومدى انطباقها على برامج الحاسب الآلي

صدر الأمر 07/03/المؤرخ في 2003/07/19 المتضمن براءات الاختراع الذي عرفها في مادته الثانية بأنه "فكرة لمخترع تسمح عمليا بإيجاد حل لمشكل محدد في مجال التقنية ", وبشان الشروط التي يجب توافرها في الاختراع كي يقع تحت الحماية فان المادة الثالثة من ذات الأمر تنص على مايلي "يمكن أن تقع تحت الحماية براءة الاختراعات الجديدة الناتجة عن نشاط إجرامي والقابلة للتطبيق صناعيا".

الفرع الأول : الشروط الواجب توفرها في الاختراع

حتى يضفي قانون الملكية الصناعية حمايته عن طريق براءة الاختراع لا بد من توافر شروط معينة في الاختراع تتمثل فيما يلي:

- شرط الابتكار.
- شرط الجدة.
- القابلية للتطبيق الصناعي .

[1] د/ عبد الله حسين الخشروم ,المرجع السابق , ص 64-65 .

- المشروعية.[1]

اتفق فقه القانون التجاري الذي تناول موضوع براءة الاختراع كموضوع من موضوعاته على كون الاختراع ذو صفة مادية, وذلك يتضح من الشروط الواجب توفرها في الاختراع حتى يتمتع بالحماية القانونية التي توفرها نصوص قانون براءة الاختراع التي لا تنطبق إلا على الأشياء المادية الملموسة سواء كان منتجا أو وسيلة خاصة إذا لاحظنا أن كل ذلك في إطار شروط القابلية للاستغلال الصناعي, ليتبين لنا انه يحتوي على بعد مادي, وهذا ما يفرق على أساسه الفقه التجاري بين الابتكار الصناعي والمصنفات الأدبية وعلى هذا نستطيع أن نقول أن الفقه وإن كان قد اختلف في ترتيب شروط الاختراع التي تؤدي للحصول على البراءة، فانه متفق على الطابع المادي لهذا الاختراع أو الابتكار الجديد القابل للاستغلال الصناعي وبناءا على ذلك فان أحكام قانون براءة الاختراع يمكنها أن تنطبق على المكونات المادية للحاسب متى توافرت فيها الشروط التي يتطلبها هذا القانون أما المكونات غير المادية للحاسب "الكيان المنطقي" فنظرا لانتفاء الطابع المادي لها فانه لا يمكن أن تنطبق النصوص الخاصة ببراءة الاختراع عليها, و بالتالي لا يخضع لحمايتها.[2]

وسوف نتطرق فيما يلي إلى مدى انطباق الشروط الخاصة بالاختراع على برامج الحاسب الآلي.

الفرع الثاني : مدى انطباق الشروط الخاصة بالاختراع على برامج الحاسب الآلي

يرى القائلون بالحماية بقوانين براءة الاختراع أن برامج الحاسوب ولأنها تستعمل للتعامل مع آلات الحاسوب و إدارتها فهي بذلك تصبح جزء منها, ولما كانت البرامج تتضمن استخدامات جديدة للأفكار ومبادئ عملية لتشغيل الحاسب فهي من هذه الزاوية تصبح قابلة لبراءة الاختراع .[3]

والواقع انه توجد عدة أسباب تحول دون امتداد نصوص براءة الاختراع إلى المكونات غير المادية للحاسب أو ما يعرف بكيانه المنطقي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1 تجرد الكيان المنطقي للحاسب من الطابع الصناعي, حيث لا تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها للمنتج الجديد لانتفاء الصفة المادية عنه.[4]

2- صعوبة التقرير بتوافر شرط جدة الاختراع بالنسبة للكيان المنطقي للحاسب ووفقا للمادة 09 من الأمر 03-07 " يعتبر الاختراع ناتجا عن نشاط اختراعي إذا لم يكن ناجما بداهة عن الحالة التقنية .

[1] أمال قارة , الحماية الجنائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري , الطبعة الثانية , دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر , 2007, ص 64.
[2] أمال قارة , المرجع السابق , ص 65 .
[3] خثير مسعود , الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر , دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر , 2010 , ص 71.
[4] د/ عفيفي كامل عفيفي , جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون , دار الثقافة للطباعة والنشر , 2000 , ص 55 .

وعليه يجب للتقرير بتوافر هذا الشرط أن يكون للجهة التي تقوم بفحص طلبات البراءة قدرا معقولا من الدراسة لكي تقرر ما إذا كان قد سبق تقديم اختراعات متشابهة للاختراع الذي قدم طلب بشأنه أم لا, الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه الجهة على درجة عالية من الكفاءة والتميز في المجال الذي تتولى البحث عنه.

وتقرير جدة الاختراع في معظم الأحيان يكون أمرا جزافيا لما تتميز به من طابع ذهني بحت, بل إن هذا التقرير قد يكون صعبا على المبرمجين ذاتهم, وإذا كان هذا الحال فإننا نتساءل مع البعض كيف يكون موقف القاضي من هذه المسألة عند عرضها عليه ؟ وبالتالي فإنه يسوغ أن نقول أن صعوبة تقديم طابع الجدة للبيانات غير المادية ليس مرده لاعتبارات قانونية, بل مرجع ذلك عدم توافر الكفاءات اللازمة التي يمكنها بحث وفحص الكيان المنطقي والنظر في توافر شرط الجدة بالنسبة له من عدمه.

فبالنسبة لصعوبة قابلية الكيان المنطقي للاستغلال فلقد ذكرنا سالفا أنه يجب أن يكون للاختراع قابلية للتطبيق الصناعي لكي يتمتع بنصوص الحماية القانونية الخاصة ببراءة الاختراع وقلنا أن هذا الشرط يفترض بداية أن يكون الاختراع ذي صفة مادية ويجب أن يؤدي استغلاله إلى منتج صناعي أو يمّكن من الوصول إلى نتيجة صناعية, وكل هذه الأمور تناقض مع الكيان المنطقي ذي الطابع الذهني أو المعنوي .[1]

غير أنه يمكن أن ينطبق عليها وصف وسائل صناعية مستحدثة , وبالتالي يمكن أن يسبغ عليها الحماية المقررة في قانون براءة الاختراع, و يمكن تصور ذلك في البرامج المعلوماتية المتطورة دائما التي تعتبر من احدث الوسائل التي تستخدم في الصناعة وفي تطويرها وفي اختزال العمليات الصناعية وتوفير الأيدي العاملة و الوقت والجهد والخبرة الصناعية عليها لطبيعتها الغير مادية, ولكن ذلك يعد تفسيرا فقهيا يتفق والطبيعية العلمية, وهي مجرد أفكار إذ تم استخدامها في غرض صناعي معين اكتسب براءة الاختراع, كذلك فالبرامج أو الكيان المنطقي إذا ما تم استثمارها يصاحبه نشاط ملموس على العمليات التي تجربها وليس على ذاتيها غير المادية.[2]

[1] د/ عفيفي كامل عفيفي , المرجع نفسه , ص 56 .
[2] عفيفي كامل عفيفي , المرجع نفسه , ص 56-57 .

وحوصلة لما سبق شرحه يلاحظ انه وعلى الرغم من مناداة جانب كبير من الفقه ممن يرون أن أحكام قانون براءة الاختراع تتضمن حماية البرامج و البيانات وهو نفس الموقف لبعض التشريعات المقارنة إلا أن الرأي الغالب يرى العكس باستبعادها من نطاق هذه الحماية لأسباب أو لأخرى وهو ما اخذ به المشرع الفرنسي بموجب القانون الصادر في 01 يوليو 1982 في شأن براءات الاختراع حيث نص على ذلك صراحة في المادة 10 فقرة 2 بند 3 منه بعدم اعتبار برامج الكمبيوتر من الاختراعات الصناعية.[1]

ونفس الاتجاه سار عليه المشرع الجزائري وذلك بنصه في المادة 07 فقرة 6 من الأمر03-07 صراحة على استبعاد برامج الحاسوب وعدم اعتبارها من قبيل الاختراعات المحمية بموجب هذا الأمر المشار إليه.

[1] خثير مسعود , المرجع السابق , ص 76 .

المبحث الثاني : نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الأدبية والفنية

إن انتشار وتعميم الحاسب منذ سنة 1946 وتزامن تسويق البرامج في سوق موازية لتسويق الحاسوب أدى إلى ظهور دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969 يحث من خلالها الفقيه بنزهوف (BANZHOF) على حماية مصنفات الحاسوب بواسطة حق المؤلف وواكب ذلك شروع المصلحة المشرفة على حماية حقوق المؤلف بالولايات المتحدة الأمريكية بتسجيل مصنفات الحاسوب.

دراسة الفقيه بنزهوف (BANZHOF) كان لها أثر في سنة 1979 على المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تبنت مبدأ اعتبار برامج الحاسوب مصنفات أدبية وعليه قامت الفلبين بإصدار تعديل لقانونها سنة 1972 وهي أول دولة أدرجت برامج الحاسوب ضمن المصنفات الأدبية والفنية, وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم اعتماد قانون خاص بحماية الحاسوب في إطار حق المؤلف سنة 1980.[1]

رغم ذلك فقد اختلف الفقه والتشريع والقضاء بهذا الصدد بين مؤيد ومعارض لاعتبار البرامج كمصنفات خاضعة للحماية المقررة في قانون الملكية الأدبية والفنية وعليه سنفصل ذلك فيما يلي:

المطلب الأول : مدى اعتبار البرامج كموضوع من موضوعات حق المؤلف

لقد اختلف الفقه والتشريع والقضاء بهذا الصدد بين مؤيد ومعارض لاعتبار البرامج كمصنفات خاضعة للحماية المقررة في قانون الملكية الأدبية والفنية.

الفرع الأول: الآراء الفقهية المعتمدة في اعتبار برامج الحاسب الآلي ضمن موضوعات حق المؤلف

أولا: مؤيدو فكرة اعتبار برنامج الحاسب الآلي مصنفا فكريا

يذهب أصحاب هذا الاتجاه والذي ساد في السنوات القليلة الماضية إلى أن برامج الحاسوب في حقيقتها طرق للتعبير عن الأفكار, فالبرامج تتناول أفكارا معينة مبتكرة أو متداولة ويعبر عنها وفقا لطريقة أصلية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فكما في المصنفات الأخرى, فإن برامج الحاسوب ليست إلا تعبيرات التخاطب مع مستعمل الحاسوب وإذ يعد البرنامج كتابة بأحد لغات البرمجة التي تعد من قبل الإنسان في صورة أولية ثم يتم تحويلها بعد ذلك إلى لغة الآلة بالصورة المنقوشة التي تستطيع الآلة قراءتها, ومن ثم إخراجها إلى المستعمل للاستفادة منها[2].

1 أمال قارة , المرجع السابق , ص 69-70.
2 د/ أحمد السمدان ," النظام القانوني لحماية برامج الكمبيوتر" , مجلة الحقوق , الكويت , العدد 4 , 1987 , ص 12 .

ثانيا: معارضو فكرة اعتبار برنامج الحاسب الآلي مصنفا فكريا

هناك فريق آخر من الفقهاء يشكك في خضوع المكوّنات الغير مادية للحاسب أو الكيان المنطقي للحماية من خلال حق المؤلف نظرا لبعض الصعوبات والتي يمكن بلورتها فيما يلي: [1]

- أن إضفاء أحكام حق المؤلف على المكونات غير المادية للحاسب سيكون بلا فائدة باعتبار أنه يمكن لأي شخص يتمتع بقدر معقول من الخبرة في مجال تقنية المعلومات من أن يستحدث ولو مجرد تعديل شكلي بسيط على الكيان المنطقي وبالتالي يحق له أن يطلب إضفاء الحماية القانونية له باعتباره الأب الشرعي للابتكار, إلا أن القانون لا يضفي حماية على الكيان المنطقي باعتباره من قبيل الأفكار المجردة التي تستحق الحماية.
- تفتقد المكونات غير المادية للحاسب لشرط الابتكار باعتبارها لا تعبر عن شخصية مؤلفها, فعلى الرغم من أن إعداد هذه المكونات يبذل فيه جهد فكري وذهني, إلا أنه لا يعد كافيا للاستدلال به على شخصية مؤلفه, ويرجع السبب في ذلك إلى كون عمل المؤلف في مجال الكيانات المنطقية عادة ما يكون مريحا, إذ أنه يمارس عملية ذهنية من خلال تقنيات محددة, وعادة ما يتقيد عند كتابته لآي برنامج بإحدى اللغات المعدة للبرمجة.
- الطبيعة الخاصة للكيان المنطقي والتي تميزه عن غيره من الإبداعات الأخرى بخصائص ذاتية الأمر الذي يستلزم بذل جهد لإبراز هذه الخصائص وصولا إلى تقرير نظام قانوني لحمايته يكون خاصا به لاعتباره شيء فنيا مستحدثا يتمثل في منتج غير مادي بغض النظر عن طريقة التعبير المستعملة فيه بالنسبة للصورة المنقوشة والتي تتجسم, والتي لا تقرأها إلا الآلة لا يمكن اعتبارها وسيلة للتخاطب الإنساني حيث لا توجد كتابة بالمعنى المعروف للكتابة كوسيلة للتعبير.

وبناءا علي ذلك لا يصدق تعريف القوانين التقليدية لحق المؤلف على البرامج حين يتجسد في هذه الصور, فالتعبير المقصود في هذه القوانين هو ذلك التعبير الذي يصل إلى الحس الإنساني بمعاني محددة تجعل من متلقيها مدركا للأفكار المعبر عنها مباشرة وكان لذلك أثره على بعض أحكام المحاكم في السابق فقد امتنعت بعض المحاكم عن إضفاء الحماية بقوانين حقوق التأليف التقليدية على الصور الأخيرة من البرامج سواء كانت مثبتة في الوحدة المركزية للحاسوب أو في وحدة الذاكرة المثبتة في الحاسوب نفسه أو تلك التي تباع منفصلة عنه.

1د/ عفيفي كامل عفيفي , المرجع السابق, ص 78 .

وقد رد القائلون بانطباق حق المؤلف بنصوصه التقليدية على البرامج على ما سبق وأيدهم القضاء في ذلك ويتخلص الرد في الحجج الآتية:

1- أن العمل الأصيل لمؤلف البرنامج هو تلك الأفكار التي صاغها صياغة تستهدف أمرين أولهما تحريك آلة الكمبيوتر على نحو محدد , وثانيهما إخراج النتائج المستهدفة من البرنامج إلى إدراك مستخدم الحاسوب للاستفادة منه.[1]

وهذه الصياغة التي يقوم بها قد تأتي باللغة التي يفهمها الانسان, وحينها نكون في مواجهة الصورة الأولية للبرنامج أو تأتي باللغة غير المفهومة إنسانيا بصورة مباشرة وتتمثل باللغة المكتوبة بالآلة في تلك الوسائل الكتابية ولكنها تصبح مفهومة بطريقة غير مباشرة عن طريق الحاسوب حين تنفيذها.

والصورة التي يمكن أن يظهر بها برنامج الحاسوب ما هي إلا وسائل تعتبر مختلفة تتضمن العمل الأصلي نفسه مثلها مثل الكتاب حين قراءته أو تسجيله على شريط أو تصوير صفحاته.

2- إن برنامج الحاسوب هو عبارة عن نتاج أدبي يمكن أن يظهر بصورة مباشرة بالكتابة كما في الصورة الأولية أو أنه يترجم إلى لغة لا تفهمها إلا الآلة فالبرامج بالصورة المنقوشة بأي وسيلة آلية كوحدات العمل المركزية أو وحدات الذاكرة الثابتة ماهي إلا ترجمة للأفكار الموجودة في الصورة الأولية.

3- أن الحق المالي للمؤلف يتجسد في إمكانية استغلال هذا الحق بأي طريقة من طرق استغلال المنتج الأدبي للمؤلف, وبرامج الكمبيوتر كما يمكن أن يكون بصورة مكتوبة على الورق, يمكن أن يعبر عنه بأي وسيلة من وسائل التعبير السمعي البصري وتعتبر كل وسيلة يتجسد بها هذا العمل نسخة منه , فان البرنامج يمكن أيضا أن يتجسد بالورق أو في لوحات معينة يمكن عن طريقها نقل أفكار المؤلف بواسطة الكمبيوتر, فإنتاج العمل بهذه الصورة ماهو إلا إنتاج العمل الفكري أو إعادة إنتاجه بواسطة مادية أخرى أظهرتها التطورات التكنولوجية.[2]

[1] أمال قارة , المرجع السابق , ص 73 .
[2] د/أحمد السمدان , المقال السابق , ص 11 .

فالعبرة في استحقاق حماية حق المؤلف من عدمها تتوقف على مدى توافر شروط المصنف المحمي في برنامج الحاسب الآلي وبصفة خاصة شرط الابتكار وهو ما يدخل في اختصاص محكمة الموضوع وذلك أن البرنامج لا يستفيد من الحماية إلا إذا كان يعكس شخصية من ينسب إليه, فالطابع الشخصي لمعد البرنامج أو بصمته الشخصية يجب أن تكون بارزة حتى تتمتع هذه البرامج بالحماية بأن يكون المؤلف قد أضاف من عبقريته إلى فكرة سابقة مما يجعل لها طابعا جديدا يسمح بتمييز المصنف عما كان عليه من قبل سواء تعلق ذلك بجوهر الفكرة أو بطريقة عرضها أو بالتعبير عنها أي كانت وسيلة التعبير.[1]

وتسحب حماية برامج الحاسب الآلي على كل مراحل إعداد البرامج متى توافر شرط الابتكار, كما تستفيد من حماية حق المؤلف كل أنواع البرامج: برامج مصدر, برامج هدف, برامج توجيه, تشغيل أو تنفيذ, برامج تطبيق, وتشمل الحماية كلا من النسخة الأصلية للبرامج وكذا قواعد البيانات وما يماثلها.

الفرع الثاني : موقف التشريع الجزائري من إدراج برامج الحاسب الآلي ضمن موضوعات حق المؤلف

أن الاتجاه الذي ساد بصدد حماية برامج الحاسوب هو إخضاعها إلى قواعد حماية حق المؤلف وقد أتخذ هذا الاتجاه عدة مسارات في كيفية إخضاع البرامج بمختلف صورها لحقوق التأليف فهناك اتجاه اكتفى بالتصور التقليدي لهذه الحماية, حيث تبنى القضاء في كثير من الدول هذا الاتجاه, وهناك اتجاه قوى في كثير من الدول الأخرى نحو تعديل التشريعات القائمة فعدّل الكثير من المشرّعين قوانين التأليف لتتضمن برامج الحاسوب[2].

أولا: الحماية بالنصوص التقليدية لحقوق المؤلف

قبل تعديل قوانين حقوق التأليف في بعض الدول وفي الدول الأخرى التي لم تتجه فيها نية المشرع نحو التعديل, بادر القضاء إلى إسباغ الحماية على برامج الكمبيوتر كمصنفات فكرية ضمن عمومية النصوص الواردة في شأن المصنفات التقليدية, فالنصوص في مجموعها وان كانت لم تذكر صراحة برامج الحاسب الآلي ضمن المصنفات الخاضعة لحماية حق المؤلف, فان هذا التعداد ورد على سبيل المثال لا الحصر وهو الحال بالنسبة للمشرع الجزائري في الأمر 73-14 المتعلق بحقوق المؤلف.

فنص المادة 02 من الأمر 73-14 و إن كان لم يذكر صراحة برامج الحاسوب ضمن المصنفات المحمية لحماية حق المؤلف إلا أن صياغتها قد جاءت في صورة عامة هذا التعداد ورد على سبيل المثال لا الحصر، وما يؤكد ذلك أن المادة 07 من الأمر 16/96 تخضع للإبداع القانوني الوثائق المطبوعة والصوتية والسمعية والبصرية أو التصويرية وبرامج الحاسوب بكل أنواعها أو قواعد المعطيات

[1] د/عبد المنعم فرح الصدة ,محاضرات في القانون المدني وحق المؤلف في القانون المصري ,مطبوعات جامعة الدول العربية ,معهد البحوث والدراسات العربية ,القاهرة ,1976,ص15.
[2] -أمال قارة ,المرجع السابق,ص75.

وذلك مهما تكن الدعامة التي تحملها وثيقة الإنتاج والنشر والتوزيع (الأمر 16/96 في 02-07-1996 ج. ر 341 في 03-07-1997) فعمومية النصوص تفيد بأنها تشمل حماية المصنفات الجديدة التي لم تكن موجودة وقت صدور تلك النصوص وهي لذلك السبب تسري على البرامج, إذ كان يفضل بطبيعة الحال أن يتدخل المشرع وذلك بالنص صراحة على حماية مصنفات الحاسب الآلي من خلال حق المؤلف منعا لأي لبس فالمشرع الجزائري لم ينص صراحة على حماية البرامج المعلوماتية في إطار حق المؤلف, لكن رغم عدم التخصيص, فإن بعض المختصين يرون إمكانية الحماية بدليل الصياغة المرنة عند ذكر المصنفات المشمولة بالحماية [1].

ثانيا:الحماية بالنصوص المعدّلة لحقوق المؤلف

وعليه فالاتجاه السائد حاليا هو الحماية وفقا للنصوص المعدّلة لقوانين التأليف و ذلك بالاعتراف صراحة بوصف المصنف المحمي لمصنفات الإعلام الآلي.

وذلك ما فعله المشرع الجزائري من خلال تعديله للأمر 14/73 بموجب الأمر 10/97 من خلال استقراء الأمر 10/97 المعدل والمتمم بالأمر 05/03 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة نستخلص ما يلي[2]:

1- أنه وسع من قائمة المؤلفات المحمية حيث أدمج تطبيقات الإعلام الآلي ضمن المصنفات الأصلية (م 04 الأمر 10/97) والتي عبّر عنها بمصنفات قواعد البيانات وبرامج الإعلام الآلي والتي تمكّن من القيام بنشاط علمي أو أي نشاط من نوع آخر أو الحصول علة نتيجة خاصة من المعلومات التي تقرا بآلة وتترجم باندفاعات إلكترونية بالحاسوب, أما قواعد البيانات فهي عبارة عن مجموعة المصنفات والأساليب والقواعد كما يمكن أن تشمل الوثائق المتعلقة بسير ومعالجة المعطيات , وقد أشارت المادة 05 من نفس الأمر إلى قواعد البيانات بقولها تعتبر أيضا مصنفات محمية الأعمال الآتية : مجموعة المعلومات البسيطة التي تتأثر أصالتها من انتقاء مواردها أو تنسيقها أو ترتيبها.
2- إن مدة الحماية تحدد من 25 سنة إلى 50 سنة بعد وفاة المبدع تماشيا مع اتفاقية بارن التي حددت كمدة دنيا للحماية 50 سنة وبالتالي هذه المدة تشمل حتى مصنفات الإعلام الآلي (المادة 58 من الأمر 05/03) .
3- تشديد العقوبات الناجمة عن المساس بحقوق المؤلفين لاسيما مؤلفي المصنفات المعلوماتية (المادة 153 من الأمر 05/03 تقابل المادة 151 من الأمر 10/97).

[1]-أمال قارة ,المرجع نفسه,ص77.
[2]-الأمر 05/03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر 14/73

وهكذا فان تجريم الاعتداءات على الملكية الفكرية في السابق تناولته المواد 390-394 من قانون العقوبات , لكن تم إخراجها بموجب الأمر 10/97 من مظلة قانون العقوبات و أصبح لها تجريم خاص إذ أن قانون العقوبات كان يقرر بموجب المادة 390 الغرامة كعقوبة للاعتداء على حق المؤلف ,بينما الأمر 10/97 وكذا الأمر 05/03 فنجدهما يقرران عقوبة الحبس والغرامة .

تجدر الإشارة إلى أن هذه المستجدات التي اعتمدها المشرع الجزائري من خلال الأمرين 10/97 و05/03 تعود لأسباب أهمها أن من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو المصادقة على اتفاقية بارن وهو ما فعلته الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 341/97 إضافة إلى تبني أحكام اتفاق جوانب الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة [1], وذلك نظرا لانعكاسات حقوق المؤلف على المؤسسات الاقتصادية ولضمان حماية المؤلفات الأجنبية في الخارج ,وقد ورد في نص المادة 08 من الاتفاق أنه على الدول الأعضاء عند تعديل أو تبني قوانين اتخاذ التدابير المناسبة يشترط أن تكون متطابقة مع الاتفاق لتفادي الاستعمال المتعسف لحقوق الملكية الفكرية من طرف حائزي الحقوق واللجوء إلى تصرفات تمس بالتجارة أو تضر بعقود نقل التكنولوجيا ومن أهم ما ورد في اتفاق جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة هو ما ورد في نص المادة 10 أن برامج الإعلام الآلي سواء كانت في صورة برنامج مصدر أو الصورة المنقوشة فهي محمية على أساس أنها مصنفات أدبية [2].

إن مجمّعات المعطيات أو العناصر الأخرى سواء كانت مثبتة على الدعامة أو غير مثبتة يمكن استغلالها عبر الآلة أو بأي شكل آخر تمثل مصنفات أدبية , كما أن الاتفاقية حول الإجرام المعلوماتي نصت على تجريم الاعتداءات على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تطبيقا لأحكام اتفاق جوانب الملكية إذا ارتكبت هذه الاعتداءات عن طريق نظام معلوماتي في نطاق تجاري .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عندما قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بإعداد نصوص نموذجية أوضحت أن طموحاتها لا تصل إلى حد توقع قيام الدول المختلفة بإصدار تشريعات خاصة في هذا الشأن لكن مجرد تبني هذه النصوص إما بتشريع مستقل أو في إطار مراجعة التشريعات القائمة وهو ما فعله المشرع الجزائري من خلال الأمرين 10/97 و 05/03، كما أشارت معاهدة الويبو [3] في مادتيها 4 و5 على ما يلي:

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 341/97 المؤرخ في 1997/09/13 المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ إلى اتفاقية بارن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 1896/09/09 والمتضمنة في باريس في 1996/05/04 والمعدلة في 1979/09/28 (ج .ر61 المؤرخة في 1997/09/14).

[2]-أمال قارة ,المرجع نفسه ,ص79.

[3]معاهدة الويبو بشان حق المؤلف (اتفاقية الانترنت) المؤرخة في 1996/06/20.

تتمتع برامج الحاسوب بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية بمعنى المادة 02 من اتفاقية بارن تطبق تلك الحماية على برامج الحاسوب أيا كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها, أما المادة 05 فنصت على أن مجموعات البيانات أو المواد الأخرى تتمتع بالحماية بصفتها هذه, أيا كان شكلها إذا كانت تعتبر ابتكارات فنية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها ولا تشمل هذه الحماية البيانات أو المواد في حد ذاتها.

تجدر الإشارة إلى أن المادة 05 من الأمر 05/03 قد عدّلت تسمية مجموعات المعلومات البسيطة التي كانت واردة في المادة 05 من الأمر 10/97 وعوّضت بمصطلح قاعدة البيانات وهذه الأخيرة تعتبر مصنفات أدبية مشتقة , يمكن أن تشكل حزم المعطيات انطلاقا من نظام معلوماتي خاص وفي هذه الحالة فإنها تعد مصنفات تتمتع بحماية كاملة لحق المؤلف , ويشكل تخزين المصنفات في ذاكرة الحاسوب استنساخا ينبغي أن يحظى بتصريح صريح إذ يعد تثبيتا يكتسي شكلا ماديا للمصنف على دعامة ممغنطة وهي الوسيلة التي تمكن الجمهور من الاطلاع على قاعدة وحزم البرامج .

وإن لم يحصل صاحب قاعدة البيانات على رضا مؤلفي المصنفات السابقة الوجود فإنه لا يمكنه أن يزعم الحيازة على أي حق.

يتطلب تشكيل أو إقامة قاعدة بيانات استثمارا اقتصاديا معتبرا إذ يقتضي تنظيما الكترونيا للمعطيات والمعلومات وإقامة نظام لتسيير قاعدة المعطيات ومراقبة منافذ مستعملي القاعدة انطلاقا من الحقوق التي تحصلوا عليها إدارة وتسيير المعطيات ,وإعداد قاعدة المعطيات وبنيتها ,وأخيرا اختيار برنامج الحاسوب الذي يسمح باستغلال قاعدة المعطيات ,حتى ولو سلّمنا بان صاحب قاعدة المعطيات يحتاج إلى طلب تراخيص ودفع الحقوق لتخزين المعطيات في الحاسوب فانه ينبغي الإشارة إلى أن النظام يتطلب استثمارا يستحق الحماية ضد أي استعمال لم يحصل على رخصة ,وبالمقابل فان صاحب قاعدة المعطيات لن يتحصل على أي حق استئاري لاستنساخ النصوص التي تشكل قاعدة لإقامة حزم برامجه ,ويحق لأي شخص استعمالها لتشكيل قاعدة معطيات أخرى[1].

المطلب الثاني :مدى كفاية الحماية المقررة بنصوص جرائم التقليد

من خلال ما تقدّم دراسته فان المشرع حسم كل خلاف قد ينشا من جرّاء الاعتداء على برامج وبيانات الحاسب الآلي ,وذلك بإدخالها ضمن نطاق حق المؤلف ,وفي سبيل تقرير حماية جنائية فعالة في هذا المجال عدّد المشرع مجموعة من الأفعال الماسة بالمصنفات وبحقوق مؤلفيها وجرّمها, وجعل مرتكبيها يشكلون خرقا لحقوق المؤلف تجب معاقبة من اقترفها.

[1]-امال قارة ,المرجع نفسه ,ص 82.

ولعل هذه الأفعال هي تلك المكونة لجريمة التقليد والجرائم الملحقة بها, وسوف نعالج في هذا المطلب جرائم تقليد المصنفات المعلوماتية في الفرع الأول والجزاءات المقررة لجرائم التقليد في الفرع الثاني.

الفرع الأول : جرائم تقليد المصنفات المعلوماتية

مادام المشرع الجزائري قد أدمج تطبيقات الحاسب الآلي ضمن قائمة المصنفات المحمية عن طريق القانون المتعلق بحق المؤلف , فإن أي اعتداء على الحق المالي أو الأدبي لمؤلف البرنامج يشكل فعلا من أفعال التقليد , وقد نص المشرع الجزائري في الأمر 05/03 على جريمة التقليد والجرائم المشابهة لها[1] .

تنص المادة 151 من الأمر 05/03 عن وجود جنحة التقليد في الحالات التالية :

- الكشف غير المشروع عن مصنف أو أداء فني .
- المساس بسلامة مصنف أو أداء فني .
- استنساخ مصنف أو أداء فني بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة أو مزورة .
- استيراد نسخ مقلدة أو مزوّرة .
- بيع نسخ مزورة من مصنف أو أداء فني .
- تأجير مصنف أو أداء فني أو عرضه للتداول .

أولا : تصنيفات جريمة التقليد :

يستنتج من المادة 151 من الأمر (03-05) وجود جرائم تعتبر من جنح التقليد ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف :

الصنف الأول : يشمل الجنح التي تمس بالحق المعنوي للمؤلف

- الكشف عير المشروع عن مصنف أدبي أو أداء فني (المادة 22 من الأمر 03-05) .
- المساس بسلامة المصنف أو الأداء الفني (المادة من الأمر 03-05) .

الصنف الثاني : يشمل الجنح المتعلقة بالحق المالي للمؤلف

- استنساخ مصنف بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة و وهذا الصنف من جرائم التقليد هو الأكثر شيوعا في المجال المعلوماتي , أي عملية استنساخ البرامج (النسخ غير الشرعي) [2].

[1]-امال قارة ,المرجع نفسه,ص83.
[2]-عكاشة محي الدين ,المرجع السابق ,ص93.

- إبلاغ المصنف أو الأداء الفني للجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث السمعي أو السمعي البصري أو بواسطة التوزيع أو أي وسيلة أخرى لبث الإشارات الحاملة للأصوات أو أي نظام المعالجة الآلية .

الصنف الثالث : يشمل الجنح المشابهة لجنحة التقليد

هناك خمسة جنح مشابهة للتقليد والتي يطلق عليها جنح البيع بالمفرق

- استيراد النسخ المقلدة وتصديرها و لا يقتصر على واقعة النقل المادي للبرامج وانما صلاحية النقل المعنوي لها سواء بالاستيراد أو التصدير عن طريق شبكات الحاسوب التي تربط العديد من الدول التي يطلق عليها شبكات الانترنت [1].
- بيع نسخ مزورة من المصنف (البرنامج) .
- تأجير مصنف (البرنامج) مقلد أو عرضه للتداول .
- الجنحتين المتعلقتين بالمساعدة أو المشاركة في المساس بحقوق المؤلف والرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة بمقتضى الحقوق المقررة للمؤلف (المادة 115 /154 من الأمر 05/03).

ثانيا : أركان جريمة التقليد

انطلاقا من هذه الأصناف الثلاثة نخلص إلى أن جريمة تقليد البرامج تستلزم لقيامها توافر العناصر التالية :

1- الركن المادي لجريمة التقليد:

محل النشاط الإجرامي في جريمة التقليد بصفة عامة هو المصنف المحمي , وقد سبق أن بينا أن المشرع الجزائري قد أعترف لبرامج الحاسوب بصفة المصنف المحمي طبقا للمادة 04 من الأمر 05/03 , والنشاط الإجرامي يتمثل في الاعتداء على حق من حقوق المؤلف التالية دون موافقته على النحو التالي :

[1]-علي عبد القادر القهوجي, الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي ,الدار الجامعية للطباعة والنشر,بيروت ,1999,ص93.

-الكشف غير المشروع عن البرمجة:

يملك مؤلف برنامج الحاسوب الحق ولوحده في الكشف عنه باسمه أو باسم مستعار و يمكنه تحويل هذا الحق إلى الغير كما يعود هذا الحق إلى ورثته بعد وفاته فلهم وحدهم الحق في الكشف عن المصنف (المادة 22 من الأمر 03-05) و بالتالي فان أي عملية للكشف عن البرنامج و إظهاره للعلن من قبل الغير الذي لم يحال له هذا الحق يعد اعتداء غير مشروع و يدخل تحت نطاق التجريم.

و عليه فان للمؤلف وحده الحق في اختيار الوقت و الطريقة التي يتم بها اذاعه أو نشر برنامجه و بالتالي فان أي نشر لهذا البرنامج في غير الوقت أو بغير الطريقة التي أرادها المؤلف يعد اعتداءا[1]

- المساس بسلامة البرمجية:

للمؤلف وحده الحق في التعديل أو التغيير أو التحويل أو الحذف أو الإضافة في برنامجه و لا يمكن اعتراض الغير على ذلك ما لم يكن في ذلك إخلال أو مس بمصالحهم فمؤلف البرنامج له حق التعديل دون التغيير حسب هذه الحالة في نوع المصنف و إدخال ما يراه ملائما أثناء عملية صنع الدعامة وفقا للمادة 89 للأمر 03-05.

كذلك من يشتري البرنامج لاستغلاله في نشاط معين , فيصوّره لاستغلاله في نشاط آخر بدون إذن المؤلف غير أن التحويرات الطفيفة اللازمة للاستعمال العادي و المشروع للبرنامج مع تصحيح الأخطاء الواردة به لا تشكل جنحة التقليد [2].

- استنساخ البرنامج بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة:

ويعد هذا السلوك الإجرامي من أشهر البرامج و اخطر عمليات التقليد و القرصنة المعلوماتية لسهولة القيام بها وقلة تكاليفها و ارتفاع مداخليها , و استنساخ البرمجيات قد يتم في عدة أشكال و صور باختلاف الدعامة و المصدر التي تتواجد فيه هذه البرمجيات و يستوي أن يكون النسخ قد وقع كليا أو ما يسمى النسخ الحرفي الكامل(copie serville) أو عن طريق النسخ الحرفي الجزئي (copie partielle)

[1]-خثير مسعود,المرجع السابق ,ص 90.
[2]- خالد مصطفى فهمي ,الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر ,دار الجامعة الجديدة للنشر ,الإسكندرية ,2005,ص29.

أو بطريق الاقتباس (plagiat) أو التشويه (dénaturation) عن طريق حذف أجزاء من البرنامج[1] .

و تتوافر الجريمة أيضا سواء تم نسخ البرنامج باسم مؤلفه الحقيقي أو شخص أخر يخلق في الذهن لبسا حول ما إن كان مؤلفه الحقيقي أم باسم خيالي , و العبرة في تقدير وجود التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف أي بنقاط التشابه بين البرنامج الأصلي و البرنامج المقلد و ليس نقاط الاختلاف بينهما , و يدخل تقدير ذلك في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

وفقا للمادة 53 من الأمر 03-05 فانه يمكن قيام المالك الشرعي لبرنامج الحاسوب باستنساخ نسخة منه إذا كان النسخ ضروري لاستعمال البرنامج للغرض الذي اكتسب من أجله وفقا لشروط استعماله .

و لقد اعتبر المشرع بموجب المادة 27 فقفرة 2 من الأمر 10/97 المؤرخ في 06-03-1997 المتعلق بحق المؤلف و الحقوق المجاورة أن المؤلف أو مالك الحقوق المادية على المصنف هو الشخص الوحيد المخول دون غيره بإجراء نسخ من المصنف , و بأي وسيلة كانت غير أن هذا التحويل القانوني ليس مطلقا , فقد أورد الأمر السابق استثناءات عدة في أكثر من موضوع تمكن من استنساخ المصنفات دون إذن صاحبها أو مؤلفها[2].

و تتعلق جل هذه الاستثناءات بأغراض تعليمية أو إعلامية غير هادفة لتحقيق الربح (المادة 52 ق .ح .م) كما أنه يمكن استنساخ نسخة لغرض التوثيق أو الحفظ (نسخة احتياطية كإجراء أمني خشية الضياع أو التلف) , والقانون يحد من نسخ البرامج و لا يسمح بأكثر من نسخة (المادة 54 ق.ح.م) كما أنه ينبغي تدمير كل نسخة مستخدمة من برنامج عند انقضاء مشروعية حيازتها كما يمكن لكل مكتبة أو مركز لحفظ الوثائق استنساخ مصنف في شكل مقاله أو مصنف أخر باستثناء برامج الحاسب الآلي إذا كانت عملية الاستنساخ استجابة لطلب شخص طبيعي وفق شروط معينة (المادة 46 م الأمر 05/03) .

و بهذا فان المشرع الجزائري قد فصل جيدا حدود الاستنساخ بالنسبة للبرمجيات و حددها في حالات استثنائية معينة , إضافة إلى ضرورة توافر سلوك من السلوكيات السابقة الذكر , و لا بد كذلك أن يصحب هذا السلوك عدم موافقة المؤلف.

[1]-امال قارة ,المرجع السابق,ص85.
[2]-خثير مسعود ,المرجع السابق,ص93-94.

- **الاعتداء على حق المؤلف في إبلاغ المصنف أو الأداء أي الجمهور:**
- تنص المادة 150 من الأمر 03-05 كما يلي : يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بإبلاغ المصنف أو الأداء الفني للجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث أو البث السمعي البصري أو بواسطة التوزيع أو أي وسيلة أخرى لبث الإشارات الحاملة للأصوات أو الصورة و الأصوات معا أو بأي نظام من نظم المعالجة المعلوماتية, حيث كان من الأولى تجريم كل اعتداء واقع على أي حق من حقوق المؤلف حتى لا تفلت بعض الأفعال من العقاب كالاعتداء على حق الابوه و الاعتداء على الحق في تحويل المصنف بالترجمة أي نقل البرنامج إلى لغة أخرى دون الترخيص.
- **عدم موافقة المؤلف :**

أي عدم وجود إذن من المؤلف أو خلفائه, و يجب أن يكون هذا الأذن سابقا على أفعال الاعتداء أو على الأقل معاصرا لها , و الرضا لا يعد سببا من أسباب الإباحة , فالرضا هنا ليس مجرد ظرف موضوعي يعاصر أفعال الاعتداء التي تكوّن منها الركن المادي للجريمة , و إنما هو أحد عناصر هذا الركن الذي يتخلف بتخلفه.

في حالة ما إذا كان البرنامج مشتركا , يصدر الإذن من جميع الشركاء و إذا كان جماعيا فالموافقة تصدر من ممثل الشخص المعنوي [1].

و قد اشترط المشرع وجود إذن كتابي من المؤلف يتنازل به عن حقوقه المادية (المادة 62 للأمر 03-05).

2- الركن المعنوي لجريمة التقليد:

لا يكفي لقيام جريمة التقليد وجود الركن المادي وحده بل لا بد من توافر علم و إرادة لدى الجاني أثناء قيامه بأي اعتداء في صورة من الصور السابقة و إن كان المشرع لم ينص على ذلك صراحة و القصد المتطلب في هذه الحالة هو القصد العام و ليس الخاص , فليس بالضرورة أن يقصد المعتدي إلحاق الضرر بمؤلف البرنامج , و بالتالي فيكفي أن يعلم الجاني أنه يعتدي على برنامج لشخص آخر وأن تتجه إرادته إلى ذلك الفعل لقيام هذه الجريمة[2] .

[1]-امال قارة ,المرجع السابق,ص87.
[2]-خثير مسعود,المرجع السابق,ص96.

ثالثا: الجرائم الملحقة بجرائم التقليد :

نصت على هذه الجرائم الفقرات الثالثة و الرابعة و الخامسة من المادة 151 من الأمر (03-05)و التي سوف نوضحها من خلال التطرق إلى:

أ-الركن المادي للجرائم الملحقة بجرائم التقليد:

ويتجسد في ذلك النشاط الذي يظهر في صور التعامل المجرمة في البرامج المقلدة سواء قلدت داخل أرض الوطن أو خارجها

-استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء فني.

-بيع نسخ مقلدة أو أداء فني.

-رفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف .

ب-الركن المعنوي للجرائم الملحقة بجرائم التقليد:

القصد الجنائي بالنسبة لهذه الجرائم مفترض بحيث يقوم الركن المعنوي بمجرد اتجاه إرادة الجاني إلى القيام بسلوك من السلوكيات السابقة , فهو مرتبط بتوافر الركن المادي , والشروع متصور في أغلب الجرائم وبالتالي فالقصد المطلوب في هذه الحالة هو القصد العام فقط باستثناء جريمة تصدير و استيراد البرامج المقلدة التي تتطلب إلى جانب القصد العام توافر القصد الخاص اذ لا بد من أن تتجه إرادة الجاني إلى فعل من هذين الفعلين المذكورين " الاستيراد و التصدير".

الفرع الثاني :الجزاءات المقررة لجرائم التقليد

نصت مختلف الأنظمة القانونية و الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية على حماية المصنفات المتعلقة بالحاسوب و المصنفات المنشورة رقميا , و قد نصت صراحة أحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة على حماية كل المصنفات المتعلقة بالحاسوب سواء كانت برامج إلاعلام الآلي أو قواعد بيانات باعتبارهم مصنفات ذهنية محمية بموجب هذا القانون مع اعتبار برامج الحاسب الآلي مصنفا أدبيا[1].

تجدر الإشارة أنه بالإضافة إلى الطرق التقليدية لتحريك الدعوى العمومية فان المادة 160 من الأمر 03-05 تنص على حق مالك الحقوق المحمية و من يمثله بتقديم شكوى أمام الجهة القضائية المختصة محليا في حالة ما إذا كان ضحية الأفعال المنصوص والمعاقب عليها في الأمر 05/03 .

[1]-كوثر مازوني ,الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية,دار هومة ,الجزائر,2008,ص84.

و يلاحظ أن المشرع خوّل لصاحب المصنف المعتدى عليه إجراءا تحفظيا يتمثل في عملية حجز التقليد و هو إجراء يسهل إثبات عملية التقليد , و بالنسبة للعقوبات المقررة على مختلف هذه الاعتداءات فقد تضمنتها المواد 156-157-158-159 و التي قسّمت بدورها العقوبات لقسمين عقوبات أصلية (1) و عقوبات تكميلية (2) و ذلك كالتالي:

أولا: العقوبات الأصلية

بناءا على ما تقدم و بالتحليل للمواد السابقة نجد أن المشرع الجزائري قد قسم العقوبات الأصلية إلى :

أ-**العقوبات البسيطة** : تسلط العقوبة على مرتكب جنحة التقليد لمصنف أو أداء فني كما هو وارد في المادتين 151-152 من الأمر (03-05) وذلك بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من خمسة مئة ألف إلى مليون دينار جزائري.

سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو خارجها طبقا للمادة 153من نفس الأمر , و بالتالي فالقاضي لا يملك السلطة التقديرية في فرض الغرامة مع الحبس أو الحبس وحده فقط , بل لا بد من الجمع بينهما إلا أن هذا لا يمنع من القول بوجود سلطة تقديرية للقاضي في تحديد مدة العقوبة المتناسبة مع الفعل الإجرامي , و هذا السلطة ليست مطلقة لأنها بدورها تخضع لرقابة المحكمة العليا[1] .

كما نصت المادة 154 ق.ح.ح.م المشار إليه سابقا , على معاقبة الشريك في ارتكاب جريمة التقليد سواء بأعماله أم بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف بنفس العقوبات المقررة في المادة (153ق.ح.ح.م) و كذا المادة (156 ق.ح.ح.م) التي تعاقب بنفس العقوبة المقررة في المادة (153 ق.ح.ح.م) كل من يمتنع عن دفع المكافأة المستخدمة للمؤلف.

ب-**العقوبات المشددة** : شدد المشرع العقوبة في حالة العود إلى ضعف العقوبة المقدرة في المادة 153 من الأمر (05/03) .

[1]-خثير مسعود,المرجع السابق,ص100.

ثانيا: العقوبات التكميلية

و تتلخص هذه العقوبات في الغلق المؤقت(أ) , المصادرة (ب) و نشر ملخص الحكم (ج):

أ-**الغلق المؤقت:** و ذلك لمدة لا تتعدى ستة أشهر لمؤسسة يستغلها المقلد أو شريكه , و أن يكون الغلق النهائي عند الاقتضاء و ذلك بالموازنة مع حجم الخسائر أو نوع الجريمة القائمة , و يرجع الفصل لمحكمة الموضوع (م2/156 من ق ح.ح.م).

ب-المصادرة : سواء مصادرة المبالغ التي تمثل الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء محمي , و إتلاف العتاد الذي أنشئ لمباشرة النشاط غير المشروع , و كل النسخ المقلدة (المادة 157من ق.ج.ح.م) و هي وبذلك تعتبر بمثابة تعويض على الضرر اللاحق بهم .

ج- نشر ملخص الحكم: يقصد بها التشهير بالمحكوم عليه و التأثير على شخصيته الأدبية و المالية فهي ماسة بالشرف و الاعتبار , و تكون هذه العقوبة بطلب من الطرف المدني (المادة 158ق.ح.ح.م) على نفقة المحكوم عليه على ألا تتعدى المصاريف قيمة الغرامة المحكوم بها.[1]

[1]أمال قارة , المرجع السابق , ص 92 .

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل نجد أن كل من نظامي براءة الاختراع و حق المؤلف راهن على إدخال برامج الكمبيوتر تحت مظلته غير أن هذا النظام الأخير كان له الدور في ذلك , حيث نجد أن أغلب التشريعات انحازت إلى إدخال برامج الكمبيوتر تحت نطاق الحماية بموجب قانون حماية المؤلف , إلا أن هذا لا يمنع من القول بإدخالها تحت نطاق براءة الاختراع لما تمتاز به هذه البرامج من بعض سمات الاختراع.

وهذا التوجه هو ماذهبت إليه العديد من التشريعات الأنجلوساسكونية مؤخرا, و ما أصبحت الآراء تتوجه إليه كذلك و إن كانت تنتابه بعض الصّعوبات من الناحية العملية و هو السبب الرئيسي الذي جعل الكفة راجحة لصالح قانون حق المؤلف , و هو ما ذهب إليه المشرع الجزائري على اعتبار أن البرامج المعلوماتية من قبيل المصنفات الأدبية المحمية, و هذا لا يخفي أن الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال حق المؤلف تنصب بصفة أساسية على شكل البرنامج أو مضمونة الابتكاري فقط دور أن تغطي تلك الحماية كل مضمون البرنامج الأمر الذي يفرض على المشرع الجزائري ضرورة استحداث نصوص تجريمية خاصة بالمعلوماتية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء النصوص المستحدثة

إزّاء الصعوبات السابقة التي ذكرناها في الفصل السابق المتعلقة بعدم كفاية الحماية من خلال قوانين الملكية الفكرية التي تنصّب بصفة أساسية على شكل البرنامج أو مضمونه الابتكاري فقط دون أن تغطي تلك الحماية كل البرنامج, كان لزاما على المشرع الجزائري مراعاة هذا النقص من خلال استحداث نصوص خاصة بالمعلوماتية .

وهو ما سعت إليه أغلب الدول , كإنجلترا التي أصدرت قانون خاص بإساءة استخدام الكمبيوتر 1990 والولايات المتحدة الأمريكية , كندا ,البرتغال و فرنسا ...وغيرها .[1]

أما بالنسبة للتشريع الجزائري فقد تدارك مؤخرا ولو نسبيا هذا الفراغ القانوني حيث حاول أن يساير التطور الحاصل في مجال الإجرام المعلوماتي باستحداثه مؤخرا نصوصا تجريمية للحد من الاعتداءات الصادرة ضد الأنظمة المعلوماتية , وذلك بموجب القانون رقم 04-15 المتضمن تعديل قانون العقوبات , حيث اعتمد المشرع من خلال هذا التعديل نفس المنهج الذي اتبّعه المشرع الفرنسي في تعديله لقانون العقوبات ووضعه قانونا لحماية نظم المعالجة الآلية للمعطيات الصادر سنة 1988, والمعدل بتاريخ 01-03-1994 والذي منع بذلك الدخول غير المصّرح به إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات وعاقب على كل تخريب لمحتويات النظام , أو إعاقة تشغيله , أو تزوير الوثائق المعلوماتية , لكن ما يمكن ملاحظته هو أن المشرع الجزائري قد انصب كل تركيزه على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية , ومن جهة أخرى نجدة قد أغفل الاعتداءات الماسة بمنتجات الإعلام الآلي والمتمثلة خصوصا في التزوير المعلوماتي , وتأسيسا على ما سبق ارتأينا أن نتعرض للاعتداءات الواردة على المعلوماتية من خلال المبحثين المواليين , حيث سأعالج جرائم الاعتداء على تظم المعالجة الآلية للمعطيات في المبحث الأول , أما المبحث الثاني فسوف أتطرق فيه إلى جريمة التزوير المعلوماتي .

1-خثير مسعود , المرجع السابق , ص 107 .

المبحث الأول : جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات

من المؤكد أن جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات ذات طبيعة خاصة ومتميزة تتعلق غالبا بما يسمّى بالقانون الجنائي المعلوماتي , وبمقارنتها بالجرائم التقليدية يتضح مدى الاختلاف الواقع بينهما سواء من حيث مرتكبيها أو من حيث الضحايا .[1]

كما أن تفاقم الاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية خاصة مع ضعف الحماية الفنية أصبح يشكل خطورة بالغة , فقد تعدت أثاره ومداه الحدود الوطنية , ومما يزيد في خطورته صعوبة إثباته , كما أنه أصبح مصدر إزعاج لكثير من الدول , وهذا ما استدعى تدخلا تشريعيا صريحا سواء على المستوى الدولي أو المحلي [2], فدوليا وضعت أول اتفاقية حول الإجرام المعلوماتي بتاريخ 08-11-2001 تضمنت مختلف أشكال الإجرام المعلوماتي .[3]

أم على مستوى المنظومة القانونية الوطنية فقد سعى المشرع في تعديله الأخير لقانون العقوبات للفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثالث من الأمر 66-156 إلى إضافة قسم سابع مكرر عنوانه : المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ويشمل المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر7 .

حيث أرسى هذا القسم وضع حماية فعّالة لأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وهو ما جعله ينص على مجموعة من الجرائم و أوجب لها عقوبات قاسية للحد من اقترافها إلا أن التطرق لدراسة هذه الجرائم وفق التقسيمات الواردة في النصوص السابقة الذكر يتطلب منا أولا التعرض إلى توضيح وبيان مفهوم نظام المعالجة الآلية للمعطيات في مطلب الأول وصور الاعتداء عليها في المطلب الثاني .

1- مناصرة يوسف , جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات , مذكرة ماجستير , جامعة الجزائر , كلية الحقوق 2009, , ص 16

2- مليكة عطوي , الانترنيت والملكية الفكرية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , فرع علوم الإعلام والاتصال , كلية العلوم السياسية والإعلام و جامعة الجزائر, 2004 , ص 90.

3- الاتفاقية الدولية حول الإجرام المعلوماتي , أبرمت بتاريخ :08-11-2001 , من طرف المجلس الأوروبي وثم وضعها والتوقيع عليها منذ تاريخ :23-11- 2001 .

المطلب الأول : مفهوم نظام المعالجة الآلية للمعطيات :

يستعمل مصطلح النظام (أو الأنظمة) بصورة واسعة في لغة خطابنا اليومي و بأشكال ومضامين مختلفة فنجد الكثير من الناس يستعملونه للتعبير عن أسلوب ونمط معيشتهم الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية فيقال مثلا : نظام التعليم , نظام الكمبيوتر , أنظمة الاقتصادية ..إلخ و إن سعة انتشار هذا المصطلح يعود في الواقع إلى أن الإنسانية تعيش في عالم يتكون من عدد غير محدود من الأنظمة , كما أن عصرنا باختصار هو عصر الأنظمة .[1]

هذا ويعتبر نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشرط الأولي للبحث في توافر أو عدم توافر أي جريمة من جرائم الاعتداء على نظام المعالجة , فإذا تخلف هذا الشرط لا يكون هناك مجال للبحث في مدى توافر أركان أي جريمة من الجرائم الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات إذ أن هذا الشرط يعتبر عنصرا لازما لكل منها .

وبذلك يكون من اللازم تحديد مفهوم شرط نظام المعالجة الآلية للمعطيات , حيث يذكر مجلس الشيوخ الفرنسي في اقتراحه لتعريف هذا النظام بأنه " كل مركب يتكون من وحدة أو مجموعة وحدات معالجة والتي تتكون كل منها من الذاكرة والبرامج والمعطيات و أجهزة الإدخال و الإخراج و أجهزة الربط , والتي تتكون بينها مجموعة من العلاقات والتي عن طريقها تتحقق نتيجة معينة وهي معالجة المعطيات , على أن يكون هذا المركب خاضع لنظام الحماية الفنية " .[2]

وانطلاقا من هذا التعريف المقترح لمجلس الشيوخ الفرنسي نجد أنه قد ركز في مفهومه هذا النظام على عنصرين أساسيين هما : تعريف نظام المعالجة الآلية للمعطيات (الفرع الأول) وكذا أهمية و ضرورة وجود حماية فنية لهذا النظام (الفرع الثاني) .

1- رشيدة بوبكر , جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري المقارن , الطبعة الأولى , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان ,2012 ص 49 .

2 - علي عبد القادر القهوجي , الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي , المكتبة القانونية , القاهرة ,1999 , ص 120 .

الفرع الأول : تعريف نظام المعالجة الآلية للمعطيات :

بالرجوع إلى المفهوم السّابق لنظام المعالجة نجد أنه يتضمن عنصرين أولهما ينص على العناصر المختلفة التي يتكون منها المركب , والثاني ينص على العلاقات التي تربط بين هذه العناصر , وتوحدها نحو تحقيق هدف واحد محدد ألا وهو المعالجة الآلية للمعطيات ومن هنا يمكن القول أن هذه العناصر المادية والمعنوية والتي يتكون منها المركب جاءت على سبيل المثال لا الحصر لفتح المجال أمام إضافة عناصر جديدة ,أو حذف بعضها حسب ما يفرزه التطور التقني في هذا المجال .

وعلى ذلك لا يتوافر نظام المعالجة الآلية للمعطيات , ولا تقع بالتالي أي جريمة من جرائم الاعتداء المنصوص عليها إذا وقع الاعتداء على عنصر بمفرده لا يشكل جزءا في هذا النظام , كما لو وقع الاعتداء على برامج معروضة للبيع , أو على جهاز حاسب لم يدخل الخدمة بعد ,أو على عنصر مودع بالمخازن , أو على قطع الغيار ,أو على الأجهزة التي ما زالت في مرحلة التجربة ,أو حتى الأنظمة التي خرجت من الخدمة تماما ,أو التي في طريقها إلى التحطيم, وتقع الجريمة إذا وقع الاعتداء على النظام خارج ساعات تشغيله العادية ,أو إذا كانت أحد عناصره في حالة عطل , كما تقع الجريمة أيضا إذا وقع الاعتداء على عنصر يشكل جزءا من أنظمة متعددة , فإذا تصورنا عدة أنظمة ترتبط فيما بينها بأجهزة اتصال ووقع اعتداء على جهاز حاسب ألي في نظام من تلك الأنظمة المرتبطة فإن الجريمة تقع في هذه الحالة ,فإذا كان الدخول إلى هذا الجهاز مشروع ,فان البحث في توافر الجريمة يتوقف على ما إذا كانت توجد علاقة سببية بين هذا الدخول المشروع والاعتداء المفروض على الأنظمة ككل ومدى حسن نية المتدخل [1]

كما تذهب بعض التشريعات إلى الإشارة إلى شبكات المعلومات كمحل ينصب عليه هذا النشاط الإجرامي كقانون العقوبات اليوناني الذي يشير صراحة إلى شبكات المعلومات كمحل ينصب عليه النشاط الإجرامي في جريمة الاعتداء على نظام المعالجة الآلية للمعطيات .[2]

وفيما يلي سأتطرق في الفرع الموالي إلى أهمية إخضاع هذا النظام إلى حماية فنية .

1- خثير مسعود , المرجع السابق , ص 110 .
2-نائلة عادل محمد فريد قورة , جرائم الكمبيوتر الاقتصادية , منشورات الحلبي , الطبعة الأولى , بيروت , 2005 , ص 324.

الفرع الثاني : أهمية إخضاع نظام المعالجة الآلية للمعطيات لحماية فنية :

يقصد بمصطلح الحماية الفنية للنظام هو تلك الإجراء الوقائي الذي يتخذه صاحب النظام أو صانع البرنامج أثناء وضعه له للحد من الاعتداءات الخارجية التي قد تقع عليه, وفي هذا الصدد هناك طريقتين للحماية هما : أسلوب التشفير , والتحقق من شخصية المتعاقدين ,وفيما يتعلق بالشّفرة فهو متفق عليها بين الطرفين المتعاقدين ويعرف كلاهما مفتاح هذه الشفرة لضمان عدم قراءة الرسالة إلا لمن هو مصرح له بذلك ،أما التحقق من شخصية المتعاقدين فيتم عن طريق استخدام " شفرة المفتاح العام " حيث يمكن للطرفين المتعاقدين أن يوقعا على المستندات بطريقة رقمية , ويتأكد كل طرف من توقيع الطرف الآخر باستخدام مفتاح للشفرة. [1]

و مما سبق ذكره يلاحظ أنه بالرغم من تحديد مجلس الشيوخ الفرنسي في تعريفه السابق لمفهوم النظام , وذكره لعنصر الحماية الفنية , ألا أن النص الفرنسي جاء خاليا من أي إشارة إلى هذا الشرط ,ما يدفعنا إلى التساؤل حول ضرورة وجود أو عدم وجود الحماية الفنية للنظام كشرط للتمتع بالحماية الجنائية .[2]

وتنقسم الأنظمة من هذه الزاوية إلى ثلاثة أقسام :

- أنظمة مفتوحة للجمهور .
- أنظمة قاصرة على أصحاب الحق فيها ولكن بدون حماية فنية .
- أنظمة قاصرة على أصحاب الحق فيها وتتمتع بحماية فنية .

ومقتضى تطبيق هذا العنصر أن النوع الثالث فقط من تلك الأنظمة هو الذي يتمتع بالحماية الجنائية أما النوع الأول والثاني فلا يتمتعان بتلك الحماية , وهناك من يصرون عليه لأن الحماية الجنائية في نظرهم يجب أن تقتصر على الأنظمة المحمية فنينا لأنه من الطبيعي في نظرهم أنه من يقوم بالاستغلال يضع الوسائل الفنية اللازمة لمنع الغش ,و أن القانون الجنائي لا يحمي إلا الأشخاص الذين لديهم حرص على أموالهم , وليس من يهمل منهم في توفير الحد الأدنى لحماية أمواله ,كما أن في ضرورة تطلب حماية فنية ما يدفع مستغلي تلك الأنظمة إلى استخدام الحماية الفنية ويكون دور القانون الجنائي في هذه الحالة دور وقائي وهذا أيضا هو ما يتفق وسياسة المشرع الجنائي[3] .

1- عبد الفتاح بيومي حجازي ,مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والانترنت , دار الكتب القانونية مصر , 2007 , ص 89 .
2- خثير مسعود, المرجع السابق , ص 111 .
[3]-د/علي عبد القادر القهوجي,المرجع السابق,ص123.

و ما يلاحظ من المفهوم العام للحماية الجنائية للملكية بالرجوع إلى النصوص المتعلقة بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات لا تتضمن شرط الحماية الفنية وخرجت تلك النصوص خالية منه تماما , ومن المبادئ العامة المستقرة في تفسير القانون الجنائي أنه لا يجوز تقييد النص المطلق أو تخصيص النص العام , إلا إذا وجد نص يجيز ذلك , ولا يوجد في حالتنا نص خاص يقيد إطلاق النص أو يخصص عمومه , ولذلك فإن عدم ذكر المشرع لشرط الحماية الفنية يفيد أن المشرع أراد استبعاده , هذا بالإضافة إلى أن الحماية الجنائية يجب أن تمتد لتغطي كل أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات سواء كانت تتمتع بحماية فنية أم لا .

وتطبيقا لذلك فإنه لا يشترط لوجود الجريمة أن يكون الدخول إلى النظام مقيدا بوجود حماية فنية ولكن إذا نظرنا للواقع نلاحظ أن غالبية أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات تتمتع بنظام حماية فنية , بالإضافة إلى أن وجود مثل تلك الحماية يساعد على إثبات أركان الجريمة وبصفة خاصة الركن المعنوي [1]

المطلب الثاني : صور الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات

لقد نص المشرع الجزائري على مجموعة من الأفعال المجرمة من خلال المواد 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر 7 من قانون العقوبات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات (الفرع الأول) .
- جريمة الاعتداء العمدي على النظام (الفرع الثاني) .
- جريمة الاعتداء العمدي على سلامة المعطيات الموجودة داخل النظام (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات

نص المشرع الجزائري على هذه الجريمة في المادة 394 مكرر من قانون العقوبات " يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك .

تضاعف العقوبة إذا ترتب عن ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة , وإذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج ."

كما نصت المادة 02 من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي : " الصورة البسيطة للجريمة تتمثل في مجرد الدخول أو البقاء غير المشروع , بينما الصورة المشددة, تتحقق بتوافر الظرف المشدد لها ,ويكون

[1]-د/ علي عبد القادر القهوجي ,المرجع نفسه,ص124.

في الحالة ينتج فيها عن الدخول أو البقاء غير المشروع إما محو أو تغيير في المعطيات الموجودة في النظام أو تخريب لنظام أشغال المنظومة " .

وعليه سوف نتطرق فيما سيأتي إلى جريمة الدخول أو البقاء البسيطة (أولا) , ثم جريمة الدخول أو البقاء المشددة (ثانيا) .

أولا : جريمة الدخول أو البقاء البسيطة :

أ–فعل الدخول إلى النظام :

لا يقصد بالدخول هنا بمعناه المادي أي الدخول إلى مكان ما كمحل أو منزل , وفي نفس الاتجاه الدخول إلى جهاز الحاسب الآلي, و إنما يجب أن ينظر إليه كظاهرة معنوية تتشابه وتلك التي نعرفها عندما نقول الدخول إلى فكر أو إلى ملكة التفكير لدى إنسان , أي الدخول إلى العمليات الذهنية التي يقوم بها نظام المعالجة الآلية للمعطيات , ولم يحدد المشرع الوسيلة التي يتم به الدخول إلى النظام , ولذلك تقع الجريمة بأي وسيلة أو طريقة , فقد يلجأ الجاني إلى التلاعب بعناصر النظام المادية لكي يصل إلى هدفه وهو الدّخول أو بربط جهاز تنصت يستطيع من خلاله اختراق النظام أو استقبال المعلومات , و يستوي أن يتم الدخول مباشرة أو بطريقة غير مباشرة كما هو الحال في الدخول من خلال الشبكات الهاتفية. [1]

وقد تقع هذه الجريمة من أي إنسان أي كانت صفته , سواء كان يعمل في مجال الأنظمة أو ليست له علاقة بذلك , وسواء كان يستطيع الاستفادة من النظام أم لا , فيشترط فقط أن لا يكون من أولائك الذين لهم حق الدخول إلى هذا النظام .

ويكون الدخول غير مشروع إذا كان من له حق السيطرة على النظام قد وضع قيودا للدخول إليه ولم يحترم الجاني تلك القيود , ومثال ذلك الأنظمة المتعلقة بأسرار الدولة أو دفاعاتها أو تتضمن بيانات شخصية تتعلق بحرمة الحياة الخاصة , كما يكون الدخول أيضا غير مشروع إذا كان يتطلب ضرورة دفع مبلغ من النقود , وتم الدخول دون دفع ذلك المبلغ وكذلك يتحقق إذا كان مسموحا للجاني بالدخول لجزء معين في البرنامج , ولكنه تجاوزه إلى جزء آخر غير مسموح له الدخول فيه. [2]

ولذلك يخرج من نطاق الدخول غير مشروع الدخول إلى برنامج منعزل عن نظام المعلومات الذي حظر عليه الدخول فيه , كما لا تتوافر الجريمة إن اقتصر دور الجاني على مجرد قراءة الشاشة دون الدخول إلى النظام ,إذ بهذه الأفعال لا تقوم جريمة الدخول غير مشروع للنظام المعلوماتي. [3]

1- عبد القادر القهوجي , المرجع نفسه , ص121 .

[2] - أمال قارة , المرجع السابق , ص 109 .

[3] - عبد الفتاح بيومي حجازي , النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية , الكتاب الثاني , الحماية الجنائية لنظام التجارة الالكترونية , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2002 , ص 30 .

ب–فعل البقاء داخل النظام :

قد يتخذ النشاط الإجرامي الذي يتكون منه الركن المادي في الجريمة محل الدراسة صورة البقاء داخل النظام , ويقصد بفعل البقاء التواجد داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات ضد إرادة من له الحق في السيطرة على هذا النظام .

وقد يتحقق البقاء المعاقب عليه داخل النظام مستقلا عن الدخول إلى النظام , كما قد يجتمعا , ويكون البقاء معاقبا عليه استقلالا حين يكون الدخول إلى النظام مشروعا ومن أمثلة ذلك , إذا تحقق الدخول إلى النظام بالصدفة أو عن طريق الخطأ أو السهو .

إذ كان يجب في هذه الحالة على المتدخل أن يقطع وجوده وينسحب فورا ' فإذا بقى رغم ذلك ,فإنه يعاقب على جريمة البقاء غير المشروع إذا توافر لها الركن المعنوي , ويكون البقاء أيضا جريمة في الحالة التي يستمر فيها الجاني باقيا داخل النظام بعد المدة المحددة له للبقاء داخله , أو في الحالة التي يطبع فيها نسخة من المعلومات في الوقت الذي كان مسموح له فيها الرؤية والاطلاع فقط .[1]

فالنتيجة الإجرامية في الحالتين واحدة وهي الوصول إلى نظام غير مصرح للدخول إليه , فالمصلحة التي يحميها القانون هي حماية نظام الكمبيوتر في الحالتين .[2]

وقد يجتمع الدخول غير المشروع والبقاء غير المشروع معا , وذلك في الفرض الذي لا يكون فيه الجاني له الحق في الدخول إلى النظام , ومع ذلك يدخل إليه ضد إرادة من له الحق في السيطرة عليه , ثم يبقى داخل النظام بعد ذلك ويتحقق في هذا الغرض الاجتماع المادي لجريمتي الدخول والبقاء غير المشروع في النظام , وإذا كانت تلك الجريمة على هذه الصورة تهدف أساسا إلى حماية نظام المعالجة الآلية للمعطيات بصورة مباشرة إلا أنها تحقق وبصورة غير مباشرة حماية المعطيات أو المعلومات ذاتها بل يمكن من خلالها تجريم سرقة وقت الآلة ضد إرادة من له حق السيطرة على النظام , ويقوم بطبع أو نسخ بعض المعلومات أو المعطيات أو البرامج.[3]

غير أن الإشكال المطروح في هذا الصدد : هو متى تنتهي جريمة الدخول وتبدأ جريمة البقاء ؟

1- علي عبد القادر قهوجي , المرجع السابق , ص 133 .
2 - نائلة محمد فريد قورة , المرجع السابق , ص 346 .
3 -راجع:
Chamoux: la loi sur la fraude informatique :de nouvelles incrimination .j.c.p1988.doct.3321.

يرى رأي في الفقه إلى أن جريمة الدخول تتحقق منذ اللحظة التي يتم الدخول فيها فعلا إلى البرنامج , وإن كان الدخول في نظر هذا الرأي يفترض بالضرورة البقاء فترة قصيرة من الزمن تنتهي عندها جريمة الدخول وتكتمل وبعد تلك اللحظة تبدأ جريمة البقاء داخل النظام وتنتهي بانتهاء حالة البقاء .

ويؤخذ على هذا الرأي أنه لا يحدد لحظة بداية جريمة البقاء بطريقة حاسمة و وهو ما أتى به رأي آخر إلى تحديد تلك اللحظة من الوقت الذي يعلم فيه المتدخل أن بقاءه داخل النظام غير مشروع .[1]

بينما الرأي الراجح من الفقه يرى أن البقاء داخل النظام يكون من اللحظة التي يبدأ الجاني فيها بالتجول داخل النظام أو يستمر في التجول داخله إلى ما بعد انتهاء الوقت المحدد , أي منذ علم الجاني انه ليس له الحق في الدخول , فإن دخل وبقي ساكنا تظل الجريمة جريمة دخول إلى النظام ,و أما إذا بدأ في التجوال فإن جريمة البقاء داخل النظام تبدأ من تلك اللحظة , لأنه يتجول في نظام يعلم مسبقا أن مبدأ دخوله واسمراره فيه غير مشروع , ويكفي البقاء داخل النظام بالمعنى السابق لتوافر الركن المادي لتلك الجريمة , فلا يشترط أن يضاف إليه ضرورة التقاط معلومات أو أي شكل من أشكال الضرر , وتعتبر هذه الجريمة جريمة سلوك أي أنها تقع وتكتمل بمجرد الانتهاء من السلوك المكون لها وهو الدخول أو البقاء دون أن يشترط المشرع في مدلولها القانوني حسب نصوص التجريم أي نتيجة إجرامية .[2]

ونجد أهمية التفرقة بين أنواع الجرائم السابقة تتعلق بالتقادم والاختصاص المكاني والعفو , إلا أن تلك الأهمية تبدو ضئيلة لأن الفقه يتفق في مجموعه على أن جريمة البقاء جريمة مستمرة , و لأن الفترة الزمنية التي تستمر فيها جريمة الدخول قصيرة نسبيا .[3]

ثانيا : جريمة الدخول أو البقاء المشددة :

نصت المادة 394 مكرر 3/2 " تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة وإذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة , تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج " .

و بذلك نصت المادة 394 مكرر 3/2 قانون العقوبات على ظرفين تشدد فيهما عقوبة جريمة الدخول أو البقاء داخل النظام , ويتحقق هذان الظرفان عندما ينتج عن الدخول أو البقاء إما محو أو تعديل المعطيات التي يحتويها النظام و إما عدم صلاحية النظام لأداء وظائفه , ويكفي لتوافر هذا الظرف وجود علاقة سببية بين الدخول غير المشروع أو البقاء غير المشروع وتلك النتيجة الضارة , ولا يشترط أن تكون

[1] أمال قارة , المرجع السابق , ص 112.
[2] علي عبد القادر القهوجي , المرجع السابق , ص 135 .
[3] علي عبد القادر القهوجي , المرجع نفسه , ص 135 .

تلك النتيجة الضارة مقصودة , لأن تطلب مثل هذا الشرط يكون غير معقول , حيث أن المشرع نص على تجريم الاعتداء المقصود على النظام عن طريق محو أو تعديل المعطيات التي يحتويها باعتباره جريمة مستقلة.

كما لا يشترط أن تكون تلك النتيجة مقصودة أو على سبيل الخطأ غير العمدي , فالظرف المشدد هنا ظرف مادي يكفي أن توجد بينه وبين الجريمة العمدية الأساسية وهي جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع علاقة سببية للقول بتوافره إلا إذا اثبت الجاني انتفاء تلك العلاقة , كأن يثبت أن تعديل أو محو المعطيات أو أن عدم صلاحية النظام للقيام بوظائفه يرجع إلى القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .[1]

الفرع الثاني : جريمة الاعتداء العمدي على النظام :

نصت عليه المادتين 05 و 08 من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي , ولم يورد المشرع الجزائري نصا خاصا بالاعتداء العمدي على سير النظام واكتفي بالنص على الاعتداء العمدي على المعطيات الموجودة بداخل النظام , وربما يجد ذلك تفسيره في أن الاعتداء على المعطيات قد يؤثر على صلاحية النظام للقيام بوظائفه , وقد وضع الفقه معيارا للتفرقة بين الاعتداء على المعطيات والاعتداء على النظام على أساس ما إذا كان الاعتداء وسيلة أم غاية .

فإذا كان الاعتداء الذي وقع على المعطيات مجرد وسيلة فإن الفعل يشكل جريمة الاعتداء على النظام أما إذا كان الاعتداء الذي وقع على المعطيات غاية فإن الفعل يشكل جريمة الاعتداء ألعمدي على المعطيات .

فالاعتداء على سير النظام الناجم عن الدخول أو البقاء غير المشروع لا يشترط أن يكون مقصودا لكن الإشكال المطروح أن أفعال الاعتداء على سير النظام الناجمة عن الدخول غير المشروع للنظام تفلت من العقاب خاصة مع عدم وجود نص خاص بالاعتداء على سير النظام .

ويتمثل السلوك المادي في توقيف نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن أداء نشاطه العادي , والمنتظر منه القيام به , وإما في فعل إفساد نشاط أو وظائف هذا النظام , ولا يشترط أن يقع فعل التعطيل أو فعل الإفساد على كل عناصر النظام جملة , بل يكفي أن يؤثر على أحد هذه العناصر فقط سواء المادية كجهاز الحاسب الآلي نفسه , شبكات الاتصال , أجهزة النقل ...الخ أو المعنوية مثل البرامج والمعطيات . [2]

وتتمثل صور الاعتداء العمدي على سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات فيما يلي :

[1]- أمال قارة , المرجع السابق , ص 113-114 .
[2] أمال قارة , المرجع نفسه , ص 115 .

أ- التعطيل (العرقلة) :

تفترض وجود عمل ايجابي , ولم يشترط المشرع أن يتم التعطيل بوسيلة معينة , فقد تكون تلك الوسيلة مادية أو معنوية , وتكون وسيلة التعطيل مادية سواء اقترنت بعنف أم لا ,إذا وقعت على الأجهزة المادية للنظام , أو منعت من الوصول إليها مثل تخزينها وذلك بكسرها أو تحطيم اسطوانة أو قطع شبكات الاتصال أو منع وصول العاملين على الأنظمة إلى المكان الذي توجد فيه الأنظمة , وتكون وسيلة التعطيل معنوية إذا وقعت على الكيانات المنظمة للنظام مثل البرامج والمعطيات وذلك بإتباع التقنيات التالية :

- إدخال برنامج فيروسي .
- استخدام قنابل منطقية .
- استخدام بطاقات الوقف وهي بطاقات تسمح بوقف تنفيذ البرنامج بالمرور بمختلف القنابل المنطقية والفيروسات المعلوماتية .
- إشباع إمكانيات الدخول والمقصود بذلك شغل النظام بمعلومات ومعطيات تفوق سعته الحقيقية .
- جعل النظام يتباطأ في أدائه لوظائفه .[1]

يحصل فعل التعطيل أو التوقيف بأي وسيلة كانت , فالمشرع لم يشترط وسيلة معينة و وبالتالي فيستوي أن يكون بوسيلة مادية أو معنوية ومن أمثلة وسائل التعطيل المادية استعمال العنف لمنع الوصول إلى الأجهزة ككسرها أو تحطيمها أو تحطيم اسطوانة , أو قطع شبكات الاتصال , أو سكب كوب شاي أو أي مادة أخرى أو منع العاملين من الوصول إلى النظام , أما الإعاقة أو التعطيل بوسيلة معنوية , فقد تتحقق بإدخال فيروس الى البرنامج , أو تعديل كلمة السر , أو كيفية أداء النظام لوظائفه , بوسيلة تؤدي إلى أن يتباطأ في أدائه لوظيفته المعلوماتية داخل النظام المعلوماتي .[2]

ب-الإفساد و التعييب :

ويقصد بالإفساد أو التعييب كل فعل وإن كان لا يعطل نظام معالجة البيانات لكنه يجعل هذا النظام غير قادر على الاستعمال السليم , وذلك بأن يعطي نتائج غير تلك التي كان من الواجب الحصول عليها .

ويذهب جانب من الفقه إلى أن الإفساد من هذه الزاوية يقترب من التعييب في حال الظرف المشدد لجريمة الدخول أو البقاء غير المشروع ولعل الفارق بينهما يكمن فقط في أن الإفساد في حال الظرف المشدد

[1] أمال قارة , المرجع نفسه , 118 .

[2] علي عبد القادر القهوجي , المرجع السابق و ص 139 .

لا يشترط فيه أن يكون قصديا , بينما يتطلب هذا الشرط بالنسبة لجريمة الاعتداء العمدي على نظام المعالجة الآلية للمعطيات [1], هذا وقد تتنوع وسائل التعييب أو الإفساد كاستخدام القنبلة المعلوماتية. [2]

الفرع الثالث : جريمة الاعتداء ألعمدي على المعطيات

نصت عليها المواد 03, 04, 08 من الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي و كما نص عليها المشرع الجزائري في المادة 394 مكرر1 من قانون العقوبات " يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 2000.000 دج كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي تتضمنها " , ويبدوا أن المشرع الجزائري ولكي يعطي مفهوما أوسع لفكرة الحماية الجنائية للمنظومة المعلوماتية وبالتالي حماية الحياة الخاصة, تدّرج في وضع سياج متكامل ومترابط بتصور السلوكات التي تنطوي على أفعال قد يقدم عليها الجناة وتشكل خرقا أو مساسا بقدسية الحياة الخاصة للأفراد أو المؤسسات والمحتواة بشبكة نظام المعلوماتية من بيانات ومعطيات وبرامج وما يتتبعها من نتاج فكري لذلك نلاحظ أن المشرع بادر برفع العقوبة في المادة 394 مكرر 1 وجعلها تبدأ من 06 أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 2000.000 دج على خلاف ما ينص عليه في المادة 394 مكرر ذلك أنه اذ اعتبر المشرع مجرد الدخول إلى المنظومة المعلوماتية أو جزء منها أو البقاء فيها بطريقة تدليسية يشكل جريمة دون اقترانه بأي تصرف أخر , كما تفطن المشرع إلى تصور ما قد يترتب على فعل الدخول أو البقاء من المساس بالمعطيات أو البيانات المخزنة من خلال التجوال في النظام سواء كان هذا المساس عن عمد أو عن غير عمد , لأنه جاء إثر تصرف جرّمه القانون على خلاف حال الدخول إلى النظام عن طريق الخطأ , وتأتي المرحلة اللاحقة كما جاء في النص وهو قيام الجاني بإدخال معطيات أو برامج جديدة أو معلومات وهمية أو مزيفة ومعلوم أن أي تدخل في نطاق البيانات يعد تدخلا في الكيان المنطقي للحاسوب الآلي .[3]

---

[1]- خثير مسعود,المرجع السابق,ص122.

[2]- القنبلة المعلوماتية : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين
القنبلة المنطقية : وهي عبارة عن برامج صغيرة يتم إدخالها بطرق غير مشروعة ومخفية مع برامج أخرى , وتهدف إلى تدمير وتغيير برامج ومعلومات النظام في لحظة محددة أو في فترة زمنية منتظمة , بحيث تعمل على مبدأ التوقيت فتحدث تدميرا وتغيرا في المعلومات والبرامج عند انجاز أمر معين في الحاسب الآلي , أو برنامج معين .
القنبلة الزمنية : وسميت كذلك لقيامها بالعمل التجريبي في وقت يحدد سلفا فعلى سبيل المثال : يمكن .....كتابة برنامج وظيفته ومسح الكشوفات التي تحمل أسماء الموظفين وبياناتهم اللازمة لدفع رواتبهم و مما يؤدي إلى تأخير عملية الدفع إرسال أعمال الشركة وإساءة سمعتها , والقنبلة الزمنية على النقيض من المنطقية تثير حدثا في لحظة زمنية محددة بالساعة واليوم والسنة والوقت اللازم أكثر تفصيل –راجع : محمد أمين الشوابكة و جرائم الحاسوب و الانترنت الجريمة المعلوماتية , الطبعة الأولى , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , 2009 , ص 240 – 241 .

[3] زيبحة زيدان , الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي , دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر , 2011 , ص 53 .

كما سبق الإشارة إليه والمقصود بإدخال معطيات في المنظومة هو إدراج برنامج ما , والذي هو عبارة عن تعليمات بلغة ما, توجه إلى كيان الحاسوب بغرض الوصول إلى نتيجة معينة هي بمثابة هدف الجاني لذلك فإن البرنامج الجديد إما أن يكون برنامجا وهميا يهدف إلى التمويه والتضليل في ارتكاب الجريمة وتغيير في الحقيقة وتعتبر مرحلة إدخال البيانات أو البرنامج أو المعطيات الجديدة كما سماها المشرع الجزائري أهم المراحل في الجريمة المعلوماتية فهي التي تمهد لمرحلة أخطر وهي مرحلة استغلال البيانات .

فقد يعمد المجرم الالكتروني إلى إدخال بيانات جديدة على فاتورة الهاتف قبل طبعها و إرسالها أو بيانات متعلقة بحساب بنكي و ومن الأمثلة الواقعية قيام طالب بتغيير درجاته المسجلة على الحاسب أو القيام بالتسجيل الالكتروني مكان طالب أخر في الجامعة بواسطة اقتناص البيانات .[1]

و يلاحظ بأن المشرع وفي نص المادة 394 مكرر 1 والتي نحن بصدد بحثها اعتبر كذلك إزالة أو تعديل المعطيات التي يتضمنها النظام بطريق الغش عملا مجرما أيضا فلا يتوقف الأمر على إدخال معطيات جديدة في النظام بل قد يعمد المجرم بعد الدخول غير المشروع إلى إتلاف البيانات المخزنة أو المتبادلة عبر شبكة الانترنت أو تعطيلها .

وما يلاحظ هنا أن المشرع قصد بإزالة المعطيات المخزنة إتلافها أو محوها كليا فالنص لم يستثني بأن تكون الإزالة جزئيا أو كليا والأرجح أن يشمل المعنيين معا طالما أن كليهما يشكلا فعلا ينطوي على خطورة كبيرة من شأنها إلحاق الأذى بالغير .

المطلب الثالث : العقوبات المقررة لجرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات

نص المشرع الجزائري على مجموعة من العقوبات لهاته الجرائم الماسة بالنظام والمتمثلة في عقوبات أصلية وأخرى تكميلية و كما نص على عقوبة الأشخاص المعنوية إلى جانب الأشخاص الطبيعية , وأيضا عقوبة المساهمة والشريك في الجريمة , وكذا اعتبر الشروع في هاته الجرائم يأخذ حكم الجريمة التامة وهو ما سنتعرض إليه ونوضحه كالتالي :

الفرع الأول : العقوبات الأصلية

اعتمد المشرع أثناء وضعه لهاته الجرائم على معيار أساسه الخطورة الجرمية لكل جريمة على حدى , بحيث اعتمد مبدأ الهرمية في التدرج في سلم العقوبات , فنص على جريمة الدخول أو البقاء في صورتيها البسيطة والمشددة , ثم نص على جريمة الاعتداء العمدي على المعطيات باعتبارها أشد خطورة من سابقتها , ذلك أنها تستهدف المعطيات الموجودة داخل النظام , بما فيها البيانات والبرامج ...وغيرها , والتي تعتبر

[1] -خثير مسعود, المرجع السابق , ص 123 .

بمثابة المحرك الأساسي لهذا النظام فهي القلب النابض لنظام المعطيات وأي اعتداء عليها سيؤدي لا محالة إلى وقف النظام أو تعطيله أو تغيير سير وجهة هذا النظام.[1]

أولا : عقوبة الدخول أو البقاء داخل النظام :

1- الصورة البسيطة للجريمة : حدد المشرع عقوبة هذه الجريمة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة والغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج من المادة 394 مكرر 1 .

2- الصورة المشددة للجريمة : نص المشرع في المادة 394 مكرر 3/2 على مضاعفة العقوبة إذا ترتب على هذا الدخول أو البقاء حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة , أما إذا نتج عن هذا الدخول أو البقاء تخريب لنظام اشتغال المنظومة فإن العقوبة تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين , والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج .

ثانيا : عقوبة الاعتداء العمدي على المعطيات :

حدّد المشرع عقوبة الاعتداء العمدي على المعطيات الموجودة داخل النظام في المادة 394 مكرر1 بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج , كما عاقب على استخدام هذه المعطيات في ارتكاب الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية , وكذا حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية بنص المادة 394 مكرر2 بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج .[2]

الفرع الثاني : العقوبات المقررة للشخص المعنوي

أقر المشرع الجزائري مبدأ مساءلة الشخص المعنوي في القانون رقم 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات (ج ر عدد 71 في 2004/11/10) وذلك بنص المادة 51 مكرر من هذا التعديل , كما حدد ثلاثة شروط لإمكان مسائلة الشخص المعنوي جنائيا والتي حددها كالتالي :

1- أن ترتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها قانونا .

2- أن تكون بواسطة أحد أعضاء أو ممثلي الشخص المعنوي .

[1] -امال قارة , المرجع السابق , ص 126 .
[2] - خثير مسعود , المرجع السابق , ص 127 .

3- أن ترتكب الجريمة لحساب الشخص المعنوي .[1]

نصت المادة 18 مكرر من قانون العقوبات على ما يلي : العقوبات التي تطبق على الشخص المعنوي في مواد الجنايات والجنح هي :

1- الغرامة التي تساوي من مرة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الجريمة .

2- واحد أو أكثر من العقوبات الآتية :

- حل الشخص المعنوي .
- غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .
- الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .
- المنع من مزاولة نشاط أو عدة أنشطة مهنية أو اجتماعية بشكل مباشر ونهائيا لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
- مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها .
- نشر وتعليق حكم الإدانة .
- الوضع تحت الحراسة القضائية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات , وتنصب الحراسة على ممارسة النشاط الذي أدى إلى الجريمة أو الذي ارتكبت الجريمة بمناسبته .

ومن هذا المنطلق فقد عاقب المشرع الجزائري في (المادة 394 مكرر) الشخص المعنوي في حالة ارتكابه لإحدى جرائم الاعتداء على نظام المعالجة الآلية للبيانات بغرامة تعادل خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي ,إلا أن المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي لا تغني عن مسائلة الأشخاص الطبيعية بصفتهم فاعلين أو شركاء في الجريمة .[2]

الفرع الثالث : عقوبة الاشتراك والشروع في الجريمة

أ-عقوبة الإشراك :

نص المشرع في المادة 394 مكرر 5 " كل من شارك في مجموعة أو اتفاق تآلف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية , يعاقب بالعقوبات المقررة للجريمة ذاتها .

[1] محمد مزاولي , نطاق المسؤولية الجنائية لمسيري المؤسسات الاقتصادية في القانون الجزائري (دراسة مقارنة) , رسالة ماجستير , المركز الجامعي ببشار , 2006 , ص 310 .

[2] - خثير مسعود , المرجع السابق , ص 129 .

من خلال استقراء نص المادة أعلاه , نجد أن المشرع الجزائري لم يخرج عن القواعد العامة لعقوبة الشريك , حيث رصد لها نفس عقوبة الجريمة التامة , ذلك أن جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات , أغلبها تتم في شكل جماعات .

ب-عقوبة الشروع :

نصت المادة 394 مكرر 7 على " يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها " و بالرجوع إلى القواعد العامة للقانون الجنائي نجد أن الشروع في الجنح لا يعاقب عليه إلا بنص, وبذلك نجد أن المشرع الجزائري قد تبنى فكرة المعاقبة على الشروع في ارتكاب الجنح الماسة بنظام المعالجة الآلية للمعطيات وذلك رغبة منه في توفير حماية فعالة لهذا النظام , ومن خلال استقراء نص المادة 394 مكرر 5 من قانون العقوبات نجد أنها مشمولة بهذا النص أي أن المشرع تبنى فكرة الشروع في الاتفاق الجنائي .

أخرجت بعض التشريعات المقارنة بما فيها التشريع الفرنسي جنحة الاتفاق الجنائي لتحضير جرائم ماسة بالأنظمة المعلوماتية من نطاق الشروع لأنها تعتبر أن في ذلك مساس بالنظرية العامة في القانون الجنائي , لأن التحضير للجرائم الذي يتم في إطار اتفاق أو مجموعة تشكل في حد ذاتها محاولة أو عمل تحضيري مما يؤدي إلى تبني فكرة الشروع في الشروع .[1]

الفرع الرابع : العقوبات التكميلية

نصت المادة 394 مكرر6 على مجموعة من العقوبات التكميلية يحكم بها إلى جانب العقوبات الأصلية وهي كالتالي :

أولا : المصادرة :

ويقصد بذلك مصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة لارتكاب الجرائم الماسة بالنظام , وذلك ببيعها , أو حجزها مع مراعاة حقوق الغير حسن النية .

ثانيا : إغلاق المواقع :

ويقصد المشرع بهذا المعنى مواقع " الانترنت أو المواقع الالكترونية " بصفة عامة والتي كانت وسيلة لارتكاب هذه الجرائم أو ساهمت في ارتكابها .

[1]- أمال قارة , المرجع السابق , ص 133 .

ثالثا : إغلاق المحل (المقهى الالكتروني) :

ويقوم ذلك في الحالة التي يكون صاحب المحل فيها مشاركا في الجريمة , وذلك إذا تمت الجريمة وهو عالم بها ولم يتصدى لها أو بمنع مرتكبيها من ارتياد محله لارتكاب مثل هذه الجرائم .[1]

بعد التطرق في هذا المبحث لأهم الجرائم الحديثة والتي تناولها المشرع الجزائري في تعديله الأخير لقانون العقوبات والتي تمس نظام المعالجة الآلية للمعطيات باعتباره المنظومة الشاملة لكل مكونات المعلوماتية والتي تناولها بموجب تعديله الأخير لقانون العقوبات مستعرضا أهم العقوبات المرصودة لها فسنتعرض في المبحث الموالي إلى جريمة التزوير المعلوماتي والتي لم يتعرض لها مشرعنا الجزائري بخلاف المشرع الفرنسي الذي أدرجها ضمن القواعد العامة لجريمة التزوير .

[1]- خثير مسعود , المرجع السابق , ص 131 .

المبحث الثاني : جريمة التزوير المعلوماتي

جريمة التزوير المعلوماتي من أخطر أشكال الغش المعلوماتي ذلك راجع إلى الأدوار الخطيرة التي يقوم بها الحاسب الآلي اليوم , بحيث أنه استطاع أن يقتحم كافة المجالات وأصبحت تجري من خلاله كم هائل من العمليات ذات الآثار القانونية الهامة والخطيرة والتي لا ينطبق عليها وصف الصك أو المكتوب أو المستند في القانونين المدني والجنائي , وقد أثار هذا الوضع حالة من الشك حول دلالتها في الإثبات وحول إمكانية وقوع جريمة التزوير التقليدية عليها.[1]

ولهذا كان التدخل التشريعي ذو أهمية بالغة لمواجهة هذا النوع من النشاط الإجرامي الخطير جدا , خاصة إذا علمنا مدى صعوبة اكتشاف و إثبات التزوير في هذا المجال .

وقد تقدم النائب الفرنسي كود فران – GOD FRAIN– باقتراح مشروع قانون لمواجهة التزوير المعلوماتي , واقترح فيه تعديل النص على " جريمة التزوير " بحيث تشمل التسجيلات المعلوماتية , لكن البرلمان الفرنسي هاجم وبشدة ذلك الاقتراح , بدعوى انه يشدد في تحديد مفهوم ومضمون جريمة التزوير , إلا أن لجنة إعداد القوانين في الجمعية الوطنية اقترحت مشروعا بديلا, وذلك بأن تشدد عقوبة جريمة الاعتداء العمدي على المعطيات إن ترتب على الإدخال أو المحو أو التعديل تغييرا في الحقيقة , والذي لا يقوم التزوير التقليدي أو المعلوماتي بدونه , في حين رأى مجلس الشيوخ الفرنسي تعديلا آخرا وذلك بأن يعتبر التزوير للمستندات المعالجة أليا جريمة مستقلة بذاتها عن جريمتي تزوير المحررات واستعمال المحررات المزورة . [2]

إلا أنه وبعد صدور القانون الفرنسي الجديد في 1992/12/16 قرر المشرع الفرنسي عدم ضرورة الإبقاء على التجريم الخاص بتزوير المستندات المعالجة آليا واستعمالها والاكتفاء بإضافته إلى جريمة التزوير العادية , وقد تم تعديل المادة 1/441 من الكتاب الرابع من قانون العقوبات لكي تفي بهذا الغرض بحيث نصت بعد تعديلها على أن "" كل تغيير بطريق الغش الحقيقة ... في مكتوب أو في أي دعامة أخرى تحتوي على تعبير عن هذه الفكرة " , وهكذا تطورت جريمة التزوير في المعلوماتية من مجرد جريمة تزوير المستندات المعالجة آليا فقط واستعمالها إلى جريمتي تزوير المستندات المعلوماتية من جهة (المطلب الأول) و واستعمالها من جهة أخرى (المطلب الثاني) .

---

[1] -أمال قارة , المرجع السابق , ص 133 .

[2] -عبد الفتاح بيومي حجازي , الدليل الجنائي في برامج الكمبيوتر و الانترنيت , دار الكتب القانونية , مصر , 2002 , ص 141.

المطلب الأول : جريمة تزوير مستند معلوماتي

يشهد التزوير في مجال المعلومات بوصفه أحد أنماط الغش المعلوماتي تزايدا سريعا في الآونة الأخيرة , وذلك بالقدر الذي تحتل فيه الدعامة المعلوماتية محل السندات في جميع المجالات , سواء في مجال إدارة المنشآت من دفع أو محاسبة أو طلبات أو فواتير أو مجال برمجة أعمال قلم كتاب بالمحكمة , وصحيفة السوابق القضائية , والأحوال المدنية , والقوائم الانتخابية ... وغيرها .[1]

ولقيام جريمة التزوير كغيرها من الجرائم لا بد من توافر ركنيين أساسين , الركن المادي ومضمونه تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي حددها القانون , تغييرا من شأنه إحداث ضرر للغير بالإضافة إلى الركن المعنوي والمتمثل في القصد الجنائي , وهو قصد عام يضاف إليه قصد خاص وسنتطرق لكل منهما في الفرعيين المواليين على النحو التالي :

الفرع الأول : الركن المادي لجريمة تزوير مستند معلوماتي :

يتمثل الركن المادي في جريمة تزوير مستند معلوماتي في تغيير الحقيقة في محرر معلوماتي بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا, ومن هنا ولقيام هاته الجريمة لا بد من توافر ثلاثة عناصر أساسية وهي :

- وجود محرر .
- تغيير الحقيقة بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا .
- أن يترتب عن ذلك ضرر عام أو خاص في الحاضر أو في المستقبل وسوف نتعرض إلى كل من عنصر من هذه العناصر على حدا:

أولا : وجود محرر معلوماتي

إن من أهم العقبات التي واجهت تطبيق هذا النص الخاص بالتزوير في المستند المعلوماتي هي وجود المحرر , وقد تباين موقف الفقه أو التشريع المقارن بخصوص التغلب عليها, أو بعبارة أخرى هل يعتبر المحرر المعلوماتي من قبيل المحررات التقليدية التي يسري عليها النص الجنائي الخاص بالتزوير ؟

[1] - أحمد خليفة الملط , الجرائم المعلوماتية , الطبعة الثانية , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2006 , ص 454 .

ومن هنا يمكن التفريق بين مستند معلومات والذي يعرف بأنه " كل محرر معد لإثبات أو يصلح للإثبات طبقا لمبدأ الثبوت بالكتابة " وكذا مصطلح مستند معلوماتي والذي يعرف بأنه " كل محرر يحتوي على معلومات معالجة آليا " , فمستند المعلومات ينتج عنه إصدار أمر من مشغل الجهاز إلى الطابعة وذلك بطبع المعلومات التي تم معالجتها آليا داخل جهاز الكمبيوتر , حيث أن البيانات بإدخالها للجهاز تتم معالجتها وتتحول إلى معلومات مفيدة , ويشترط أن يظهر مستند المعلومات إلى حيز الوجود , وبذلك بان يطبع على أوراق طبقا لمفهوم المادة 5/462 من القانون الفرنسي القديم , أما بالنسبة للمادة 1/441 من القانون الجديد فلا يشترط أن يتم التزوير على المستندات المطبوعة على أوراق بواسطة طابعة , قيمكن أن يتم التزوير على المعلومات المعالجة آليا داخل الجهاز الكمبيوتر والمسجلة على قرص صلب أو مرن .[1]

وقد توسع المشرع الفرنسي في مفهوم المستند المعلوماتي محل الجريمة بحيث سمح بتجريم الغش الذي يتم باستعمال بطاقة الائتمان المزورة وهو ما أيده بعض الفقه واستحسنه .[2]

ثانيا : تغيير الحقيقة

تغيير الحقيقة هو الأساس الذي تقوم عليه جريمة التزوير , فإذا انتفى ذلك العنصر فلا تقوم هذه الجريمة , ومثاله أن يقوم الشخص بإثبات بيانات مطابقة للحقيقة , فلا تقوم جريمة التزوير ولو كان ذلك الشخص يعتقد بعدم صحة هذه البيانات , وحتى لو ترتب على فعله ضرر في حق الغير .[3]

فتغيير الحقيقة هو إبدالها بما يغايرها , وبالتالي فلا يعتبر تغييرا للحقيقة أي إضافة لمضمون المحرر أو حذف منه طالما ظل مضمون المحرر في حالته قبل الإضافة أو الحذف , ويقوم ذلك بصدد المستندات المعلوماتية في حالة حذفها أو إضافتها أو التلاعب فيها بأي صورة سواء كانت هذه البيانات مخزنة في ذاكرة الآلة أم كانت تمثل جزءا من برنامج التشغيل أو برامج التطبيق , ويجب في هذه الحالة أن تكون محلا للتجريم , وبناءا عليه فيمكن القول أنه و إن كان يستبعد تصور وقوع جريمة التزوير على البرامج ذاتها , كون المشرع قد جرم هذه الأفعال ضمن نطاق جرائم التقليد الواقعة على حق المؤلف , إلا أن ذلك لا يمنع من وقوعه على مكونات هذه البرامج من بيانات , ومعلومات ... وغيرها , وبالتالي تقوم هذه الجريمة بطريقة غير مباشرة لتمس البرنامج في حد ذاته , وهو ما استبعده رأي من الفقه , في حين ذهب اتجاه أخر إلى قبول هذا الرأي و الأخذ به.[4]

[1] - محمد أمين الرومي , جرائم الكمبيوتر والانترنت , دار المطبوعات الجامعية , الإسكندرية , 2004 , ص 111 .
[2] - أحمد خليفة الملط , المرجع السابق , ص 458 .
[3] - فوزية عبد الستار , شرح قانون العقوبات , القسم الخاص ,دار الثقافة العربية , 1988 , ص 245 .
[4] - خثير مسعود , المرجع السابق , ص 137 .

والتزوير في المعلوماتية لا يتصور وقوعه بإحدى الطرق المعنوية للتزوير ,و التي لا تتحقق إلا أثناء التعبير عن الأفكار والفرض أن تلك الأفكار قد تم التعبير عنها من قبل , بينما يقع التزوير في هذا المجال عن طريق الاستعانة بطرق التزوير المادية اللاحقة , وهي التقليد والتوقيع و الحذف و الإضافة والتغيير .[1]

ثالثا : الضرر

الضرر عنصر جوهري في جريمة التزوير , ولا يشترط القانون وقوع ضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه , ويكفي لقيام التزوير أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا أو فرديا أو اجتماعيا , والبحث في توافر الضرر من عدمه مسألة تتعلق بالوقائع يفصل فيها قاضي الموضوع حسب ما يراه من ظروف كل دعوى .

ونظرا لعدم كفاية النصوص المتعلقة بالتزوير في المحررات لمواجهة التزوير الذي يقع في مجال المعالجة الآلية للمعلومات , فقد عاقب المشرع الفرنسي على التزوير الذي يقع في المستندات المعالجة آليا سواء كانت داخل الجهاز أو خارجه , فنصت المادة 5/462 من القانون الفرنسي الصادر لسنة 1988 على أنه " يعاقب الحبس لمدة تتراوح ما بين سنة وخمس سنوات وبغرامة تتراوح ما بين (1000 إلى 200.000 فرنك) كل من زور أي مستندات معالجة آليا أيا كان شكلها إذا سبب ذلك ضررا للغير ". [2]

وتطلب المشرع لقيام هذه الجريمة أن يؤدي فعل التزوير إلى إحداث ضرر بالغير , وعلى ذلك إذا انعدم الضرر انعدم معه تطبيق النص القانوني محل البحث .[3]

وكما سلف ذكره فانه لقيام هاته الجريمة لا بد من توافر الركن المعنوي , والذي سنتطرق إليه في الفرع الموالي :

الفرع الثاني : الركن المعنوي لجريمة تزوير مستند معلوماتي

ويتمثل الركن المعنوي في جريمة تزوير المستندات المعلوماتية في القصد الجنائي , على اعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية , وعليه فالقصد الجنائي يتخذ فيها صورة القصد العام والمتمثل في علم الجاني بفعل تغيير الحقيقة في المستند , مع اتجاه إرادته إلى إحداث أو إلحاق ضرر بشخص ما, فإذا تخلف هذان الشرطان ينتفي القصد العام وبالتالي ينتفي الركن المعنوي لهذه الجريمة مما يستلزم معه عدم قيامها , وبالتالي فإنه يفترض علم الجاني بأن هذا المستند يعتبر محررا في نظر القانون لا يجوز أن يقع عليه أي تغيير للحقيقة , إضافة إلى ذلك ضرورة علم الجاني بأن الطريقة التي حصل بها التزوير هي من الطرق المنصوص عليها في القانون , ولكن ليس للجاني أن يعتذر بجهله للقانون في هذا الصدد .

[1]-علي عبد القادر قهوجي , المرجع السابق, ص 156 .
[2]- خثير مسعود , المرجع السابق , ص 138 .
[3] -أحمد خليفة الملط , المرجع السابق , ص 470 .

إضافة إلى القصد الجنائي العام يجب أن يتوافر لدى الجاني قصدا خاصا والمتمثل في نية الغش , وذهب الرأي الراجح في الفقه إلى أن المقصود بالنية الخاصة في جريمة التزوير هي استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ,أو دفع مضرة عنه أو عن غيره .[1]

ويتطلب المشرع الفرنسي في جريمة التزوير في المستندات المعلوماتية قصدا جنائيا خاصا يتمثل في نية الجاني إلى إحداث ضرر سواء حقيقي أو احتمالي للغير.[2]

ومن هنا وبعد التعرض في هذا المطلب إلى جريمة تزوير المستند المعلوماتي وتوضيح أهم أركان هذه الجريمة , سنتعرض كذلك إلى جريمة استعمال مستند معلوماتي مزور وذلك في المطلب الثاني :

المطلب الثاني : جريمة استعمال مستند معلوماتي مزور

نص المشرع الجزائري على تزوير المحررات بمعزل عن جريمة استعمالها فجعل كل منهما مستقلة عن الأخرى , بحيث نص على استعمال الأوراق العمومية أو الرسمية في المادة 218 من قانون العقوبات , وعلى استعمال الأوراق العرفية أو التجارية أو المصرفية في المادة 221 وعلى استعمال الوثائق الإدارية والشهادات في المواد 1/222 , 223 , 2/227 و 3/228 من قانون العقوبات , وما يمكن ملاحظته هو أن المشرع الجزائري لم يتعرض إلى جريمة استعمال المستندات المعلوماتية المزورة على خلاف المشرع الفرنسي الذي نص على هاته الجريمة في المادة 6/462 من قانون العقوبات الفرنسي بقوله " كل من استخدم بتبصر المستندات المعلوماتية المنصوص عليها في المادة 5/462 فانه سيعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000فرنك إلى 200000 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين "

وكذلك نجد المادة6/462 من قانون العقوبات الفرنسي قد جرمت فعل استخدام المستندات المزورة المنصوص عليها في المادة 5/462 من نفس القانون, وهذا يفيد أن جريمة الاستعمال المنصوص عليها تفترض وجود تزوير سابق أو على الأقل تلازم بين الاستخدام وبين المستندات المعلوماتية المزورة .

وعليه يمكن القول انه حتى تقوم هذه الجريمة يشترط توافر ركنيها المادي والمعنوي وهو ما سنوضحه من خلال الفرعين المواليين:

[1] -خثير مسعود , المرجع السابق , ص 139 .
[2] -أحمد خليفة الملط , المرجع السابق , ص 476 .

الفرع الأول :الركن المادي لجريمة استعمال مستند معلوماتي مزور

يفترض في الاستعمال قيام الجاني بإبراز المحرر المزور وتقديمه إلى الغير ,ولذلك إذا لم يقدمه لا يمكن الادعاء بوجوده, وعليه فان جريمة الاستعمال لا تقوم بمجرد التصرف باعتبار أن العقد صحيح,ولكن بإبراز هذا العقد أيضا باعتباره عقدا صحيحا .

واستعمال المستند المعلوماتي المزور يعد الركن المادي لجريمة استعمال المستندات المعلوماتية المزورة,بل وانه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الجريمة , مع أن المشرع الجزائري لم يحدد معنى الاستعمال المعاقب عليه, ولا المشرع الفرنسي كذلك ,مما جعل الفقه والقضاء يجتهدان في تحديد ماهية فعل الاستعمال .

وقد ذهب الفقيه جارو –Garou– إلى وجوب أن تكون هناك علاقة تزامن بين فعل التزوير وفعل الاستعمال ,فلا بد أن يكون هناك ارتباط بين الفعلين " التزوير والاستعمال"

أما الفقيه جارسو –Garçou– فقد اعتنق مفهوم موسع لفعل الاستعمال حيث يرى أن كل فعل يستعمل أو يستخدم فيه المستند المزور يشكل جريمة الاستعمال دون اشتراط أن يستخدم المحرر فيما زور من أجله[1]

إلا أنه لا يمكن القول بهذا الرأي الأخير أو الأخذ به على إطلاقه سيما فيما يتعلق بالمستندات المعلوماتية , مما يدفعنا إلى دراسة هذا الموقف كالتالي :

1- اختلاف مفهوم الاستعمال عن مفهوم التزوير ذاته , فبالرغم من وجود علاقة بين النصيين المتعلقة بوجود التزوير إلا أنه يتبقى بمفهوم الاستخدام ذاتية تختلف عن مفهوم التزوير نابعة من وجود نصين قانونيين , أحدهما يتعلق بالتزوير والأخر بالاستعمال , ويترتب على هذا المفهوم نتائج عديدة منها أن الفاعل في جريمة الاستخدام لا تطبق عليه عقوبة الاشتراك في جريمة التزوير .
2- يعد الاستخدام كامل ومكتملا في حالة تقديم وإبراز نقل المستند المزور , وفي هذه الحالة لا يشترط أن يؤدي هذا الاستخدام إلى تحقيق النتيجة المطلوبة , ويعد العدول اللاحق عن الاستخدام نتيجة الندم أو التوبة غير مؤثر في قيام المسؤولية الجنائية .
3- تعد جريمة الاستعمال جريمة وقتية إلا أنها قابلة للتجديد فجريمة الاستخدام ليست جريمة مستمرة تضل موجودة بدون مساهمة جديدة , بل لا بد و أن تكون هناك مساهمة جديدة وفي هذه الحالة فإن هذا الفعل فقط هو الذي يؤدي إلى قيام هذه الجريمة[1] .

[1]- محمد أمين الرومي ,المرجع السابق,ص116.

الفرع الثاني : الركن المعنوي لجريمة استعمال مستند معلوماتي مزور

جريمة استعمال المزور جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها باتجاه إرادة الجاني إلى تقديم المحرر , والتمسك به على أنه صحيح مع العلم بتزويره , فينتفي القصد الجنائي إذا تبين أن الجاني كان يجهل تزوير المحرر .

ويذهب الفقه الفرنسي إلى القول فيما يتعلق باستخدام المستندات المعلوماتية المزورة أنه نظرا لعدم وضوح النص التشريعي بالنسبة للقصد الجنائي فإنه يتعين الرجوع إلى نص المادة 163 من قانون العقوبات الفرنسي التقليدي والتي تتناول هاته التصرفات بصفة عامة , وذلك من أجل التوصل إلى القصد المطلوب في هذه الجريمة ,إلا أنه باستعراض هذا النص القانوني نجد أنه يتطلب أن يكون الشخص عالما بتغيير الحقيقة الموجودة بالمستند بحيث أنه إذا تبين عدم علمه بذلك فإنه ينتفي لديه القصد الجنائي وبالتالي لا يتم معاقبته , وهذا المفهوم يتطابق مع مفهوم القصد الجنائي العام [2].

[1]- حمد خليفة الملط ,المرجع السابق,ص480-481.
[2]-خثير مسعود ,المرجع السابق ,ص142.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال استعراضنا للحماية الجنائية للمعلوماتية , وكذا وقوفنا على الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي , وذلك على ضوء النصوص المستحدثة نخلص إلى أن المشرع الجزائري رغم تداركه من خلال تعديله الأخير للقانون (15/04) المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر (66-156) المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات للفراغ القانوني في مجال الإجرام المعلوماتي وذلك بتجريم الاعتداءات الواردة على الأنظمة المعلوماتية باستحداث نصوص خاصة مسايرة لنهج المشرع الفرنسي إلا أننا نجده لم يتعرض إلى بعض الجرائم و إن كانت على قدر كبير من الأهمية ليكفلها بحماية خاصة ومن قبيل ذلك جريمة تزوير المستندات المعلوماتية وبقي يحتفظ بالمفهوم التقليدي لموضوع التزوير , وعليه فنحن نرى أنه على المشرع الجزائري ضرورة التدخل تشريعيا من جديد , إما بتعديل جديد لنصوص التزوير التقليدية أو بإدراج نص خاص بتزوير المعلوماتي وذلك بتسليط وتشديد العقوبات على مرتكبيها .

خاتمة

خـاتـمـــة:

من خلال دراستنا لموضوع الحماية الجنائية للمعلوماتية وذلك على ضوء نصوص الملكية الفكرية والنصوص المستحدثة ,اتضح لنا وبجلاء الأهمية القصوى التي تحتلها المعلوماتية سواء في حياتنا الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ,ومما عمّق من دورها الرئيسي في مختلف جوانب حياتنا هو ظهور الشبكة العنكبوتية –الانترنت– الأمر الذي حتّم على المشرع أن يكفلها بحماية قانونية ,الحماية التي بدأت تظهر بوادرها الأولى من خلال النصوص المتعلقة بالمسؤولية المدنية "المسؤولية التقصيرية " وكذا نصوص الملكية الجنائية ,هذا وقد تبين من خلال البحث في هذا الموضوع أن بعض التشريعات المختلفة سارعت إلى إضفاء حماية جنائية خاصة للمعلوماتية ,وذلك بخلاف المشرع الجزائري الذي لم يولها أولوية واهتمام كبير ,بحيث نجده يسير بخطى بطيئة ومتأخرة مقارنة بغيره من التشريعات .

ولعل أهم ما يؤكد ذلك خلو أغلب القوانين الجزائرية من تعريفات لبرامج الإعلام الآلي وعلى رأسها قانون حماية المؤلف ,كما انه لم يضفي عليها الحماية إلا حديثا من خلال الأمر 05/03/ الصادر بتاريخ 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم للأمر 14/73 ليبادر من جديد إلى تكريس حماية جنائية فعالة للمعلوماتية من خلال حماية نظام المعالجة الآلية بصفة عامة ,وذلك بموجب تعديله الأخير للقانون 15/04 المتضمن قانون العقوبات ,الذي أدمج في الفصل الثاني من الكتاب الثالث قسما سابعا مكررا عنوانه "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " ليشمل المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر7.

وعليه ومن خلال دراستنا التحليلية لنطاق الحماية وتقدير مدى فعاليتها على ضوء كل من نصوص الملكية الفكرية وكذا النصوص المستحدثة ,توصلنا إلى أن إخضاع المعلوماتية لقوانين الملكية الفكرية والتي تعد طريقة فعالة في ظاهرها لما توفره من حماية جنائية هامة ضد أي تقليد لبرامج الحاسب الآلي ,باعتبارها نتاجا ذهنيا وفكريا يخول لصاحبه حقوقا لا يجوز للغير المساس بها إلا أنها في حقيقتها قد لا تحيط بكل الجرائم التي قد تقع وتمس بهذه البرامج نظرا لتطور التكنولوجيا ,وظهور أساليب حديثة ومتطورة كما أن هذه الحماية تنصّب بصفة أساسية على شكل البرنامج أو مضمونه الابتكاري فقط دون أن تغطي تلك الحماية مضمون البرنامج,وهذا نستدل به في دراستنا على أن هذه الحماية غير كافية ,إذ أنها تبقى نسبية ,تستوجب على المشرع الجزائري التدخل من جديد من أجل توسيع جوانب الحماية أكثر,من خلال الميادين المختلفة للملكية الفكرية أو خصّها بنصوص خاصة أخرى تكفل لها أكثر حماية.

أما بالنسبة للحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال النصوص المستحدثة والتي كرسها المشرع الجزائري في التعديل الأخير بموجب القانون رقم 04-15 المتضمن قانون العقوبات فيمكننا القول أنها حماية فعالة نظرا لما تمتاز به من شمولية ,بحيث شملت اغلب الجرائم التي قد تمس نظام المعالجة الآلية للمعطيات بصفة عامة, بالإضافة إلى أنها تضمنت اغلب الجرائم التي قد تمس البيانات والمعطيات المكونة لهذا النظام.

إلا أنّه وبالرغم من أن المشرع قد ساير الركب المعلوماتي في هذا المجال باستحداث نصوص تشريعية جسّد من خلالها اغلب الأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية للإجرام المعلوماتي ,يهدف من وراء ذلك إلى حماية المكونات المعنوية لهذا النظام ,إلا انه لم يوفّق في الإحاطة الشاملة في كل الجرائم المعلوماتية ,ولعل أهم هذه الجرائم جريمة التزوير المعلوماتي التي تكتسي أهمية قصوى لا يمكن الرجوع عنها ,خاصة مع انتشار ثقافة استخدام الكومبيوتر فيما بين الأفراد ,بالإضافة إلى أن ما يعاب على المشرع أنّه وبالرغم من وضعه لنصوص عقابية رادعة إلا أنها تبقى صعبة التطبيق في غياب نصوص إجرائية ترافقها نظرا لما تمتاز به الجريمة المعلوماتية من خصوصية تميزها عن باقي الجرائم.

وبناء على ما سبق فقد توصلنا في مذكرتنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

***النتائج المتوصل إليها:**

- الحماية الجنائية للبرامج المعلوماتية هي حماية فعالة في ظاهرها,كما أنها توفر حماية ضد أي تقليد لهذه البرامج باعتبارها نتاجا ذهنيا وفكريا يخول لصاحبه حقوقا لا يجوز للغير المساس بها ,إلا أنها في حقيقتها لا تحيط بكل الجرائم التي يمكن تستهدفها .
- ظهور أساليب حديثة ومتطورة نتجت عن تطور التكنولوجيا بحيث خرجت عن نطاق التجريم بموجب قوانين حق المؤلف كجريمة إتلاف المعلومات عن طريق نشر الفيروسات.
- أما بالنسبة للحماية الجنائية للمعلوماتية من خلل النصوص المستحدثة ,فقد تم تبنيها من طرف المشرع الجزائري مؤخرا وقد امتازت بالفعالية والشمولية بحيث أنها شملت اغلب الجرائم التي تمس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات ,لكن في نفس الوقت ما يؤخذ على المشرع الجزائري انه لم يوفّق في الإحاطة الشاملة بكل الجرائم المعلوماتية والتي نصت عليها بعض التشريعات المقارنة وعلى رأسها التشريع الفرنسي ,واهم هذه الجرائم جريمة التزوير المعلوماتي بالرغم من الأهمية القصوى التي تعتريها .

- بالرغم من أن المشرع الجزائري أرسى نصوص عقابية رادعة ومانعة إلا انه لم يعزّزها بنصوص إجرائية في ظل الخصوصية التي تمتاز بها الجرائم المعلوماتية .

***التـــوصيـــــات :**

- ضرورة المساواة التشريعية بين المال المادي و المعنوي ,حيث أن هذا الأخير أولى بالحماية.
- العمل على إعادة النظر في المناهج الدراسية بكليات الحقوق على مستوى جامعاتنا,وضرورة تضمينها بمواد ووحدات تعليمية حول الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية بالإضافة إلى العمل على إدراج الجانب المعلوماتي لكل مادة قانونية.
- العمل على استحداث تعديلات للأحكام المتعلقة بحق المؤلف ,خاصة فيما تعلق بمدة الحماية وذلك بمحاولة تقصير مدة الحماية إلى اقل من المدة المقررة بخمسين سنة بعد وفاة المؤلف ,وذاك تماشيا مع التطور السريع الذي تشهده المعلوماتية.
- محاولة التوسيع من محل جريمة التزوير وذلك بتوسيع مفهوم المحرر ومدلوله ليشمل أي دعامة أخرى مع استحداث نصوص صريحة خاصة بجريمة التزوير المعلوماتي.
- إعادة النظر في مضامين وظروف الجريمة المعلوماتية واعتبار بعض الأفعال كتحريض القصر وممارسة الأعمال الإرهابية بجعلها ظرفا مشددا للجريمة.
- وكذلك فيما تعلق بالجانب التطبيقي ,العمل على إنشاء جهاز على مستوى الضبطية القضائية يختص أساسا بالبحث والتحري في الجرائم التي قد ترتكب في مجال المعلوماتية, وكذا إخضاعهم لدورات تكوينية وتدريبية تعزز قدراتهم في التصدي مع مثل هذه الجرائم المستحدثة.
- ضرورة إخضاع رجال القضاء إلى تكوين خاص في مجال الجرائم المعلوماتية.
- العمل على تعزيز التعاون الدولي وذلك بالاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في مجال المعلوماتية وذلك من خلال تنسيق اطر وسبل مكافحتها.

قائمة المراجع

قائـــــــــمة المراجع :

أولا:المراجع بالعربية:

المراجع المتخصصة:

1- علي عبد القادر القهوجي ,الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي ,الدار الجامعية للطباعة والنشر ,بيروت,1999.

2- عكاشة محي الدين ,محاضرات في الملكية الأدبية والفنية,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2001.

3- عبد الفتاح بيومي حجازي ,النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية ,الكتاب الثاني,الحماية الجنائية لنظام التجارة الالكترونية ,دار الفكر الجامعي ,الإسكندرية ,2002.

4- عبد الفتاح بيومي حجازي ,الدليل الجنائي في برامج الكمبيوتر والانترنت ,دار الكتب القانونية ,مصر,2002 .

5- محمد أمين الرومي ,جرائم الكمبيوتر والانترنت ,دار المطبوعات الجامعية ,الإسكندرية ,2004.

6- نائلة عادل محمد فريد قورة ,جرائم الكمبيوتر الاقتصادية,منشورات الحلبي ,الطبعة الأولى ,بيروت ,2005.

7- خالد مصطفى فهمي ,الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر,دار الجامعة الجديدة للنشر ,الإسكندرية,2005.

8- احمد خليفة الملط,الجرائم المعلوماتية,الطبعة الثانية,دار الفكر الجامعي,الإسكندرية,2006.

9- امال قارة ,الحماية الجنائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري,الطبعة الثانية ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ,الجزائر,2007.

10- عبد الفتاح بيومي حجازي,مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والانترنت,دار الكتب القانونية,مصر ,2007.

11- كوثر مازوني,الشبكة وعلاقتها بالملكية الفكرية,دار هومة الجزائر,2008.

12- محمد أمين الشوابكة ,جرائم الحاسوب والانترنت,الجريمة المعلوماتية,الطبعة الأولى,دار الثقافة للنشر والتوزيع,عمان 2009.

13 - خثير مسعود,الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر,دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع,الجزائر,2010.

14- د/عفيفي كمال عفيفي,جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون,دار الثقافة للطباعة والنشر,2010.

15 - زيبحة زيدان ,الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي,دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع,الجزائر,2011.

16- رشيدة بوبكر,جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري المقارن,الطبعة الأولى ,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت,2012.

17 د/محمود محمد لطفي صالح ,المعلوماتية وانعكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية,دار شتات للنشر والبرمجيات,مصر,2014.

المراجع العامة:

1- د/عبد المنعم فرح الصدة ,محاضرات في القانون المدني وحق المؤلف في القانون المصري,مطبوعات جامعة الدول العربية ,معهد البحوث والدراسات ,القاهرة,1976.

2- فوزية عبد الستار ,شرح قانون العقوبات,القسم الخاص,دار الثقافة العربية,1988.

3- إدريس فاضلي ,الملكية الصناعية في القانون الجزائري,الطبعة الثانية,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر, 2007 .

4- د/عبد الله حسين الخشروم,الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية,الطبعة الثانية ,دار وائل للنشر,عمان,2008.

المقالات:

1-د/احمد السمدان ,النظام القانوني حماية برامج الكمبيوتر,مجلة الحقوق,الكويت,العدد,4, 1987, 12.

الرسائل والبحوث الجامعية:

1- مليكة عطوي ,الانترنت والملكية الفكرية,مذكرة لنيل شهادة الماجستير,فرع علوم الإعلام والاتصال,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر,2004.

2- محمد مزاولي ,نطاق المسؤولية الجنائية لمسيري مؤسسات الاقتصادية في القانون الجزائري(دراسة مقارنة),رسالة ماجستير ,المركز الجامعي بشار,2006.

3- مناصرة يوسف,جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ,مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر,كلية الحقوق,2009.

النصوص القانونية:

1- المرسوم الرئاسي رقم341/97 المؤرخ في 091997/13 المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ إلى اتفاقية بارن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 1896/09/09 والمتضمنة في باريس في 1996/05/04 والمعدلة في 1979/09/28 (ج.ر.رقم61 المؤرخة في 1997/09/14).

2-الامر97-10 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة(ج.ر.13في1997/03/12).

3- الأمر 05/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة (ج ر.44 في 2003/07/23).

4- القانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر رقم 155/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات(ج .ر.71في 2004/11/10).

ثانيا:المراجع بالفرنسية:

Articles

1-chamoux (B):la loi sur la Froude informatique :de nouvelles incrimination.j.c.p1988.doct.3321.

الفهرس

الفـــــــــــهرس

مقدمـــــــــة 02

الفصل الأول :الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء نصوص الملكية الفكرية.....06

المبحث الأول :نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الصناعية..... 07

المطلب الأول:براءة الاختراع كحق من حقوق الملكية الصناعية **08**

الفرع الأول:تعريف براءة الاختراع.....**09**

الفرع الثاني:أهمية حماية براءة الاختراع.....**08**

المطلب الثاني: شروط منح براءة الاختراع ومدى انطباقها على برامج الحاسب الآلي..... .**08**

الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها في الاختراع.....**08**

الفرع الثاني: مدى انطباق الشروط الخاصة بالاختراع على برامج الحاسب الآلي..... **09**

المبحث الثاني: نطاق الحماية الجنائية للمعلوماتية من خلال أحكام الملكية الأدبية والفنية.....12

المطلب الأول: مدى اعتبار المعلوماتية موضوع من موضوعات حق المؤلف.....**12**

الفرع الأول: الآراء الفقهية المعتمدة في اعتبار برامج الحاسب الآلي كموضوع من موضوعات حق المؤلف.....**12**

الفرع الثاني: موقف التشريع الجزائري من إدراج برامج الحاسب الآلي ضمن موضوعات حق المؤلف... **15**

المطلب الثاني :مدى كفاية الحماية المقررة بنصوص جرائم التقليد.....**18**

الفرع الأول:جرائم تقليد المصنفات المعلوماتية **19**

الفرع الثاني:الجزاءات المقررة لجرائم التقليد.....**24**

الفصل الثاني:الإطار القانوني للتجريم المعلوماتي على ضوء النصوص المستحدثة..... 29

المبحث الأول:جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات.....30

المطلب الأول:مفهوم نظام المعالجة الآلية للمعطيات **31**

الفرع الأول:تعريف نظام المعالجة الآلية للمعطيات **32**

الفرع الثاني:أهمية إخضاع نظام المعالجة الآلية للمعطيات لحماية فنية **33**

المطلب الثاني:صور الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات.....**34**

الفرع الأول:جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في نظم المعالجة الآلية للمعطيات.....**34**

الفرع الثاني:جريمة الاعتداء ألعمدي على النظام.....**38**

الفرع الثالث:جريمة الاعتداء ألعمدي على المعطيات.....**40**

المطلب الثالث:العقوبات المقررة لجرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات.....**41**

الفرع الأول :العقوبات الأصلية..... **42**

الفرع الثاني :العقوبات المقررة للشخص المعنوي.....**43**

الفرع الثالث :عقوبة الاشتراك والشروع في الجريمة..... **44**

الفرع الرابع:العقوبات التكميلية.....**44**

المبحث الثاني :جريمة التزوير المعلوماتي.....**46**

المطلب الأول :جريمة تزوير مستند معلوماتي.....**47**

الفرع الأول:الركن المادي لجريمة تزوير مستند معلوماتي.....**47**

الفرع الثاني:الركن المعنوي لجريمة تزوير مستند معلوماتي.....**49**

المطلب الثاني:جريمة استعمال مستند معلوماتي مزور..... **50**

الفرع الأول:الركن المادي لجريمة استعمال مستند معلوماتي مزور.....**51**

الفرع الثاني :الركن المعنوي لجريمة استعمال مستند معلوماتي مزور.....**52**

خاتـــمة..... **55**

قـــــــــائمة المراجع.....**59**

الفـــــــــــــهرس.....**63**